
المحضر النهائي للجلسة العامة الرابعة والسبعين
بعد الخمسائة

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف ،
يوم الخميس ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد غيورغي كيرلا (رومانيا)

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٥٧٤ لمؤتمر

نزع السلاح .

يوصل المؤتمر اليوم النظر في تقارير الهيئات الفرعية المختصة والنظر في التقرير السنوي الذي يقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، واعتماده . إلا أنه ، وفقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي للمؤتمر ، يجوز لأي ممثل يرغب في اشارة أي مسألة تتعلق بأعمال المؤتمر أن يفعل ذلك . وإنني اعتزم ، حسبما أعلنت في آخر جلساتنا العامة ، أن أقدم تقرير اللجنة المختصة للأسلحة الإشعاعية ، الوارد في الوثيقة CD/1027 ليتخذ فيه المؤتمر قرارا اليوم ، وكذلك تقرير اللجنة المختصة لاتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها ، الوارد في الوثيقة CD/1028 وذلك بالترتيب الذي قدم به هذان التقريران من جانب رئيسي كل من اللجنتين المختصتين .

لدي على قائمة المتحدثين اليوم رئيس فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية ، وممثلو الأرجنتين ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وباكستان ، والمكسيك ، والولايات المتحدة الأمريكية .

أعطي الكلمة الآن لرئيس فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية ، السيد اولا دالمان ليقدم تقرير الفريق المخصص الذي عمم بوصفه الوثيقة CD/1032 .

السيد دالمان (السويد) (الكلمة بالانكليزية): يسعدني أن أقدم تقريرا عن الاجتماع الاخير للفريق المخصص ، الذي عقد في الفترة من ٣٠ تموز/يوليه إلى ٩ آب/أغسطس ، وأن أقدم التقرير المرحلي الموجود أمامكم الوارد في الوثيقة CD/1032 . وقد حضر الدورة خبراء وممثلون من ٢٧ بلدا ، ومن المنظمة العالمية للأرصاد الجوية .

حظيت في الاسبوع الماضي بامتياز حضور اجتماع مع اللجنة المختصة لحظر التجارب النووية حضره السيد فرودي رينغدال ، الامين العلمي للفريق المخصص ، والسيد بيتر باشام من كندا ، وهو منسق الاختبار التقني الواسع النطاق الجاري . وقد رنا هذه الفرصة تقديرا كبيرا من أجل أن نستعرض ببعض التفصيل أنشطتنا الحالية وأن نجري تبادلا هاما للآراء بشأن مسائل التحقق وبشأن أعمال فريق الخبراء العلميين . وآمل أن تستفيد اللجنة المختصة لحظر التجارب النووية ، في مداولاتها بشأن مسائل حظر

التجارب النووية ، من النتائج التي قدمها الفريق فعليا ومن النتائج التي يتنم التوصل إليها من خلال اختبارنا التقني الواسع النطاق الجاري . وإني على ثقة من أن الفريق المخصص سيستفيد بدوره من النتائج المتوقع أن تصل إليها اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية .

سأكون مختصرا تماما في العرض الذي أقدمه اليوم ، وأحد أسباب هذا هو العروض التي قدمت فعليا في اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية . ويتمثل سبب آخر في أن الفريق يعمل حاليا في التخطيط التقني لمراحل أخرى من مراحل الاختبار التقني الواسع النطاق (GSETT-2) . وإني متأكد من أن النتائج الإجمالية ستكون أهم بكثير لأعضاء المؤتمر من الترتيبات التقنية والتفصيلية التي يتعين اتخاذها بالنسبة لهذه الممارسة العالمية الواسعة النطاق .

في العملية الشاملة لتنفيذ الاختبار التقني الثاني (GSETT-2) ، فإن دورات الفريق المخصص في جنيف هي مجرد القمة الظاهرة من جبل الثلج . فالجزء الرئيسي من الأعمال يجري في المراسد والمعامل ومرافق الاتصالات في أنحاء العالم حيث يعمل مئات من العلماء والفنيين لجعل الاختبار ممكنا . وتستحق أعمالهم وجهودهم التي تتسم بالتفاني تقديرا كبيرا . كما نعرب عن تقديرنا الكبير للأمانة على تفانيها في دعم الفريق أثناء دورته في جنيف . وقد وصل الفريق حاليا إلى منتصف الاختبار التقني الثاني (GSETT-2) . ونقوم ، حسبما خطط ، بإجراء التجارب التحضيرية لإعداد جميع المرافق لإجراء الاختبار التنفيذي الواسع النطاق ، المقرر إجراؤه تقريبا في نيسان/أبريل وأيار/مايو عام ١٩٩١ . إننا نحسن أداؤنا تدريجيا ، ويفدو المشتركون في الاختبار أفضل تدريباً ، وتُنشأ خطوط الاتصالات ، ويبدأ تشغيلها ، وتُكتشف وتُصحح الأخطاء في البرامج الكبيرة للحاسبات الالكترونية التي تستعمل في مراكز البيانات الوطنية والدولية .

ومنذ اجتماعه في آذار/مارس ، قام الفريق بالإضافة إلى الأنشطة الوطنية والشنائية بإجراء اختبار تجريبي منسق أثناء الفترة من ١٩ إلى ٢٧ حزيران/يونيه . واشترك في هذا الاختبار ٢٥ بلدا ، وأسهمت فيه بيانات وردت من محطات لرصد الاهتزازات بلغ مجموعها ٥٢ محطة . وهذه مشاركة أفضل بالمقارنة مع اختبار مماثل حدث في وقت مبكر من هذا العام ، اشترك فيه ٢١ بلدا و ٤٦ محطة . كما لاحظ الفريق مع الارتياح أن عددا إضافيا من البلدان أعرب عن عزمه على الانضمام إلى الاختبار ويقوم الآن بإجراء الاستعدادات اللازمة لذلك . ومع أن الاشتراك يتزايد تدريجيا ، أود أن أعيد تأكيد أن اتساع نطاق الاشتراك حتى أكثر من ذلك ضروري لتحقيق الأهداف الشاملة للاختبار التقني الثاني .

ولتسهيل هذه المشاركة الأوسع في الاختبار ، قرر الفريق في الاجتماع الذي عقده في آذار/مارس ، أن يقلل الشروط التقنية اللازمة للاشتراك . فمع الاحتفاظ بالفرض الأول للاختبار التقني الثاني ، ألا وهو القيام بشكل روتيني بتبادل وتحليل بيانات المستوى الثاني ، وافق الفريق على أن البلدان التي ليس لديها اليوم مرافق متاحة للتبادل الروتيني للبيانات التي تتخذ شكل موجات رقمية ، أو لما نسميه ببيانات المستوى الثاني ، يجوز لها أن تشترك من خلال المساهمة ببيانات المستوى الأول أو ببيانات البارامترات فقط . ومن الممكن تقنيا الآن لكل بلد يشغل محطة لرصد الاهتزازات - ومعظم بلدان العالم تفعل ذلك - أن يشترك في الاختبار التقني الثاني . وآمل أن يُشجع هذا حدوث اشتراك إضافي في مجالات لا يشترك معنا فيها اليوم سوى قليلين ، بوجه خاص من أمريكا الجنوبية وأفريقيا وبعض أنحاء آسيا .

ولئن كان من المهم أن تشترك البلدان المساهمة في الاختبار التقني الثاني في دورات فريق الخبراء العلميين في جنيف ، فقد تكون هناك دول تجد من الصعب عليها توفير خبراء لحضور هذه الدورات لكنها ترغب ، على الرغم من ذلك ، في الاشتراك في الاختبار التقني الواسع النطاق . ومنسق الاختبار التقني الثاني ، السيد باشام من كندا ، وشخصي مستعدان للعمل بشكل وثيق مع أي بلد يرغب في الاشتراك على هذا النحو .

في أوائل حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، استضافت الولايات المتحدة اجتماعاً غير رسمي اشترك فيه خبراء تقنيون ، بصفة رئيسية من مراكز البيانات الدولية التجريبية الأربعة . ووفرت نتائج هذا الاجتماع أساساً قيماً للمناقشات المتعلقة بكيفية زيادة تطوير الإجراءات وبرامج الحاسبات الالكترونية التي تستخدم في مراكز البيانات الدولية التجريبية ويتركز هذا العمل في كيفية تحقيق الاستخدام الفعال للبيانات التي تتخذ شكل موجات المتاحة روتينياً الآن . وما برحت هذه المسألة تطرح عدداً من التحديات التقنية والعلمية .

حسبما تتذكرون ، في ١٢ نيسان/أبريل (CD/PV.551) ، وافق مؤتمر نزع السلاح على اقتراح مقدم من الفريق المخصص ، بأن يقوم السيد بيتر باشام من كندا يساعده السيد شيفيجي سوييهيرو من اليابان بتمثيل الفريق في اجتماع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية مخصص لمناقشة استعمال الشبكة العالمية للاتصالات السلكية واللاسلكية أثناء الاختبار التقني الثاني . وحضر السيد باشام هذا الاجتماع في أواخر أيار/مايو وأبلغ السلطات المختصة في المنظمة العالمية للأرصاد الجوية باحتياجات الفريق من دوائر الاتصالات السلكية واللاسلكية التي ستختبر في الاختبار التقني الثاني . وأوضحت المناقشات مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ضرورة اتخاذ ترتيبات شائبة أو متعددة الأطراف بين البلدان المعنية لضمان إجراء اتصالات موشوقة .

إن الغرض العام للاختبار التقني الثاني هو الحصول على خبرة عملية في تقييم مفهوم النظام العالمي للتحقق السيزمي الوارد وصفه في التقرير الخامس للفريق (CD/903) . ولذا يمثل تقدير وتقييم نتائج الاختبارات التي ستجري عنصرا أساسيا من عناصر الاختبار التقني الثاني . وناقش الفريق أثناء دورته معايير التقييم الخاصة بالاختبار التقني الثاني ، استنادا الى مشروع مبادئ توجيهية أعده فريق دراسي عيّن خصيصا لهذا الغرض . وسيختبر نظام للتقييم التجريبي أثناء التجربة المقبلة التي ستجري خلال هذا الخريف .

وقضى الفريق وقتا كبيرا أثناء الدورة يخطط للأنشطة الأخرى للاختبار التقني الثاني . فحتى دورة الفريق المقبلة ، سيستمر الاختبار التقني الثاني في عدد من الأنشطة التي تعدنا للاختبار التشغيلي الكامل النطاق . وبالإضافة الى الأعمال التحضيرية وعمليات الاختبار في مراكز البيانات الوطنية والدولية ، سيجري تبادل تجريبي منسق للبيانات أثناء الفترة ١٥ تشرين الاول/اكتوبر - ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ . وسيسهل هذا الاختبار إنشاء وسائل اتصال موشوقة ، وهي وسائل تمثل عنصرا أساسيا من عناصر الاختبار التقني الثاني .

وسينفذ الاختبار الكامل النطاق للاختبار التقني الثاني ، المشار إليه بمفغته المرحلة ٣ ، على جزأين . سيحدث الجزء الاول خلال هذا الخريف في الفترة من ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر الى ٢ كانون الاول/ديسمبر . ويشمل تبادل بيانات المستوى الاول والمستوى الثاني على السواء التي تم الحصول عليها من جميع المحطات المشتركة لمدة ٧ "أيام بيانات" متعاقبة وتجهيز هذه البيانات في مراكز البيانات الدولية التجريبية الاربعة . وتشغيل النظام لمدة ٧ "أيام بيانات" متعاقبة - وهذا يعني مع أخذ جميع عمليات التجهيز في مراكز البيانات الدولية التجريبية في الاعتبار ، ان النظام بأكمله سيعمل لمدة ١٤ يوما - سيكون اختبارا هاما لقدرة النظام على التصدي لكميات ضخمة من البيانات لفترة ممتدة من الوقت . من ثم سيمهد هذا السبيل للجزء الثاني والرئيسي من المرحلة ٣ من الاختبار التقني الثاني ، وهو التشغيل الكامل النطاق للنظام لفترة متواصلة تستغرق شهرين من المقرر مؤقتا أن تكون في نيسان/أبريل وأيار/مايو عام ١٩٩١ .

ويقترح الفريق المخصص ، رهنا بموافقة مؤتمر نزع السلاح ، أن تعقد دورته المقبلة في جنيف في الفترة من ١١ الى ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩١ .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر رئيس فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية على

عرضه لتقرير الفريق الوارد في الوثيقة CD/1032 . وأعتقد أنني أعبر عن شعور المؤتمر عندما أقول أننا نقدر تقديرا كبيرا ما أنجزه الفريق المخصص والدكتور دالمان في هذا الفريق . واعتزم أن أطرح على المؤتمر في جلسته العامة المقبلة ، التوصية الواردة في الفقرة ١٦ من التقرير المرحلي لفريق الخبراء العلميين المخصص (CD/1032) فيما يتعلق بمعد الدورة المقبلة للفريق ، أي في الفترة من ١١ إلى ٢٢ شباط/فبراير عام ١٩٩١ في جنيف ، ليتخذ المؤتمر قرارا بشأنها .

أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين ، السفير غارسيا موريتان .

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (الكلمة بالاسبانية): إن البيان الذي أدلى به صباح هذا اليوم غير عادي إلى حد ما لأنني أتحدث بالنيابة عن وفدي جمهورية الأرجنتين وجمهورية البرازيل الاتحادية على السواء .

لقد قدر بلدانا تقديرا كبيرا قيام مؤتمر نزع السلاح بإعادة إنشاء هيئة فرعية لتناول البند الذي يحتل ، عن حق ، المكان الأول بين البنود التي ينظر فيها المؤتمر بغية ضمان السلم والأمن الدوليين . واستطاع المؤتمر وضع إطار مؤسسي ليكون أساسا لممارسة ستكون ، بمقتضى أحكام الولاية التي منحناها للجنة ، ذات طبيعة عملية ، كما يمكن اعتبارها بمثابة الخطوة الأولى نحو إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية . إن البرازيل والأرجنتين كبليدين تخليا طوعية عن الخيار العسكري النووي ، على استعداد لأن يقوموا بجهد نشط وبناء في هذا المشروع . وفي هذا الصدد ، نشعر أنه ينبغي لنا تقديم ملاحظات أولية قليلة .

فنحن نعتقد ، أولا وقبل كل شيء ، أنه لا ينبغي أن يكون هناك شك في الهدف النهائي للتجربة . وأننا نعمل هنا من أجل اعداد اتفاق شامل سينهي جميع تجارب التفجيرات النووية في جميع البيئات ، ومن جانب جميع الدول ، وفي جميع الاوقات . بيد أن هذا الاعلان البسيط فيما يبدو يتطلب منا مع ذلك ان نضع نصب أعيننا المهمة المطروحة علينا ، بغض النظر عن كيفية أدائها بسرعة أو عن النظام الذي تؤدي به . ينبغي أن تسترشد بهدف تحقيق اتفاق عالمي ولا تميزي . وهذا الهدف ليس مجرد هدف واحد ضمن أهداف كثيرة ، إذ أنه الهدف الرئيسي للعملية التي نؤكد على القيام بها . وأي محاولة للتقليل من شأنه ، أو للتشديد على نحو لا موجب له على موضوعات أقل أهمية ، ستؤدي إلى اخفاق مؤكد وإلى التوقف التام على النحو الذي أحبط من قبل الجهود التي بذلها المؤتمر للتقدم صوب هذا الهدف العمي التحقق على المجتمع الدولي .

ان ولاية اللجنة توضح بجلاء أنه ينبغي لنا تركيز عملنا في أربعة مجالات رئيسية: الهيكل ، والنطاق ، والتحقق ، والامتثال . وتشير أيضا الى أن هذه المجالات مترابطة فيما بينها . وفي هذا الإطار المحدد ، يكتسي الترابط معنى خاصا ، إذ أنه يستبعد تكرار السيناريوهات التي ألفها هذا المؤتمر في دورات ماضية ، عندما اجتمعت هنا وفودنا لتناول مختلف جوانب ترتيبات التحقق المنصوص عليها من أجل التوصل الى اتفاق لا يخضع في حد ذاته ، وهذه هي المفارقة ، الى النظر المباشر من جانب هذه الهيئة . وهكذا كنا مواجهين بحالة غير عادية على نحو لا يقبل الجدل ، ولكنها صحت لحسن الحظ .

وفي رأينا فإنه لا توجد عقبات تقنية لا يمكن التغلب عليها فيما يتعلق بإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية يمكن التحقق منها . والاكثر من ذلك ، هو أن تقدما هاما أحرز في السنوات الأخيرة فنيا ومفاهيميا على السواء بشأن مسألة التحقق مما يجعل أية مناقشات مطولة بشأن هذا الموضوع لا ضرورة لها . ومن رأينا ، أن النهج العام ينبغي أن يكون منفتحا ، وفي الوقت ذاته ينبغي أن يتفادى المعالجة الانتقائية ، إذ يتعين تحليل كل عنصر من عناصر الولاية في ضوء التقدم المحرز في بحث العناصر الأخرى .

إن معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية هي لازمة منطقية لحالة دولية تتطور على نحو ايجابي ، كما أنها ، حسبما سلم بذلك مؤخرا أحد الحلفين العسكريين القائمين ، تمكننا من تصور عالم يقل فيه دور العنصر النووي للترسانات القائمة ، إلى حد كبير . وكما يعلم جميعنا ، فإن للتجارب على الأسلحة النووية اليوم غرضاً واضحاً: هو تحديث الترسانات القائمة وتضمينها نظماً جديدة أكثر دقة وفتكاً . وعملية التحديث هذه لا تحفزها التجارب النووية التي تجريها الدول النووية فقط ، وإنما يمكن القول إن هذه التجارب تمثل شرطا أولياً أساسياً لها . وباختصار ، فإن تجارب الأسلحة النووية أدوات ضرورية لمواصلة سباق التسلح الاستراتيجي في أعلى أشكاله وأكثرها تطورا . والمعدل الذي تجري به التجارب النووية يؤكد أن غرضها الأساسي هو استحداث أجيال جديدة من هذه الأسلحة . والمؤكد أن أصعب شيء هو تصميم أسلحة جديدة بدون دعم من التفجيرات الاختبارية .

والاستنتاج الواضح لنا نحن المشاهدين لهذا الإطار ذي التكلفة هو أنه إذا أغلق الطريق أمام حظر التجارب النووية ، فينبغي تفسير هذا على أنه افتقار للعزم السياسي على التخلي عن سباق التسلح بشكل نهائي . وفي هذا الإطار ، إذا أصبحت المحادثات بين الدولتين النوويتين الرئيسيتين بشأن أنظمتيها الاستراتيجية وسيلة لتحديث ترسانتيهما ، فإن رفض الالتزام بحظر شامل للتجارب على الأسلحة النووية يكتسي

معناه الكامل . فكيف يمكن التوفيق بين إمكانية قيام حلفين عسكريين ، ربما عما قريب جدا ، بتوقيع إعلان رسمي بأن كلا منهما لم يعد يعتبر الآخر خصما له ، ومع ذلك تجري مواصلة برامج التجارب هذه؟ ويبدو أن هذه الأنشطة لا توضح فقط أن هناك افتقارا في الاهتمام بحل أحد أكثر البنود الحاحا في جدول أعمال المؤتمر ، وإنما أيضا أن الانتشار بجميع أبعاده مستمر بدون إمهال . كما لا ينبغي نسيان أن رفض الدخول في مفاوضات بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية أمر لا يتفق مع الالتزامات الملزمة قانونيا المترتبة على مجموعة متنوعة من الموكوك الدولية .

إن المعاهدة التي نتصورها ، ينبغي أن تشترك جميع الدول التي تقوم حاليا بإجراء تجارب على الأسلحة النووية اشتراكاً نشطاً في إعدادها وذلك من أجل أن تحصل ، على الأقل ، على قدر قليل من المصادقية . وفي الوقت نفسه ، لا ينبغي أن تصبح المعاهدة أداة للتفاضي عن الاستمرار في إجراء التجارب من خلال نظم تدرجية تضمن وتسمح بإجراءها بمستويات قدرة أقل .

والمقصود مما ذكر آنفا هو مجرد القول إنه ، بغية تفادي الاحباط السريع ، ينبغي أن تحمل جهودنا طابع المصادقية والاتساق بين ما نعبر عنه خلال وجودنا هنا وبين سياسات الأمن القومي الخاصة ببلد كل منا .

ولقد ركز بياننا حتى الآن على مسؤوليات الدول الحائزة للأسلحة النووية ، وبعبارة أخرى ، الدول التي تقوم بإجراء تفجيرات تجريبية نووية . وجميع هذه البلدان ، بلا استثناء ، تتحمل مسؤولية أساسية عن هذه العملية ، إذ أن هذه البلدان هي التي يتعين عليها ، من الناحية الفعلية ، أن توقف التجارب . إلا أنه ينبغي التسليم بأن هذا النوع من الجهود المتعددة الأطراف يظم عدداً كبيراً من المشتركين . وهذا هو السبب ، بالنظر إلى المصالح المعنية ، الذي يجعل المهمة المباشرة التي تنتظرنا في هذا الصدد ، متعددة الأطراف أساسا . وإن مضامينها ونطاقها سيحددان علاقات التكامل مع الموكوك الأخرى القائمة التي تنظم الأنشطة النووية للدول: على سبيل المثال في منطقتنا ، التكامل مع معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية (معاهدة ثلاثيلوكو) . وهذا المثل الذي يمكن أن يطبق أيضا على مناطق أخرى مثل جنوبي المحيط الهادئ ، يتطلب جهدا تفصيليا لتحقيق الاتساق بين مختلف القواعد .

وينبغي أيضا تذكر أنه ، كما هو الحال في ميادين أخرى مثل الأسلحة الكيميائية أو الغضاء الخارجي ، ينبغي لأي اتفاق من أجل حظر تجارب الأسلحة النووية حظراً تاماً أن يتضمن أحكاما تغطي مصالح الدول في جميع التطبيقات السلمية للطاقة النووية . والبرازيل والأرجنتين ، كما يعلم الجميع ، هما من بين هذه الدول التي

تابعت بقوة لسنوات كثيرة تنفيذ برامج من أجل استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية . وهكذا ، وبالإضافة إلى الأولوية التي لا جدل فيها التي يسلم بها بلداننا إزاء الجوانب الأمنية لهذا الاتفاق ، نضيف الأولويات التي تنبثق عن احتياجات تطوّرنا التكنولوجي .

إن المجرى السلمي لبرامجنا النووية استهدف ويستهدف دائماً تحقيق مستوى من التطور يمكننا من اتخاذ قرارات مستقلة في ميدان الطاقة . ففي عالم متطور تكنولوجياً بدرجة عالية ، ويعاني من مشاكل إمدادات خطيرة ، من شأن عدم امتلاكنا لقاعدة علمية وتكنولوجية خاصة أن يخلق حالة من التبعية التكنولوجية تؤثر تأثيراً خطيراً على أهدافنا الإنمائية ، والاقتصادية والاجتماعية المشتركة . ولذا فإننا نعتقد أنه لدى إعداد شيء يتسم بالأهمية مثل عقد معاهدة دولية لوقف تجارب الأسلحة النووية وشمولها آليات لضمان الامتثال ، ينبغي الحرص على تفادي الأحكام التي يمكن أن تخلق صنوف رقابة لا لزوم لها أو قيوداً إضافية على نقل التكنولوجيا المتعلقة باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية .

إن الأرجنتين والبرازيل تطبقان سياسة تستند إلى هذه المبادئ . التي يمثل التعاون والانفتاح والثقة المتبادلة عناصر أساسية فيها . وإن هذا التعاون النووي الذي شمل القطاع الخاص في كلا الدولتين ، قد أصبح أكثر توثقاً منذ اتخاذ القرار السياسي بتعزيز وتوسيع نطاق التكامل الاقتصادي . ومن ثم ، فإن درجة الثقة المتبادلة التي تولدت بيننا من الصعب أن تماثلها ، من ناحية نتيجتها العملية ، أية آلية قائمة للرقابة الدولية . ولأننا على وجه التحديد ، لا نتجاهل أهمية الجوانب الأمنية المتعلقة بالأنشطة النووية ، وضعنا صكوكاً فريدة من نوعها بشأن تعاون وتوافق سياساتنا المشتركة اتجاه المسائل الدولية الكبرى في المجال النووي . وهذه الصكوك معروفة جيداً ، ولعل الخبرة التي اكتسبناها شنائياً حتى الآن في أمريكا اللاتينية أن تكون مفيدة عندما تحل مرحلة إنشاء الآلية اللازمة لربط معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مع الاتفاقات الدولية القائمة وغيرها . وبالمثل ، نود أن نعيد الإشارة إلى التزامنا بتطوير التكنولوجيات النووية السلمية بدون تعويق ، وبدون التدابير التي من شأنها أن تعيد إلى العلاقات الدولية الأوامر العلوية التي ثبت أنها غير فعالة بل والأسوأ من ذلك ، أنها غير عادلة .

إن الوقف الكامل لتجارب الأسلحة النووية هدف قديم العهد لبلدنا وللأغلبية الكبيرة من أعضاء المجتمع الدولي . ونحن على استعداد للعمل بنشاط من أجل تحقيقه . ولن تكون هذه المهمة سهلة . لكن ، إذا تحقق الالتزام الضروري من جانب الجميع ، فإن إبرام اتفاق مرضٍ من أجل إنهاء التجارب النووية ضمن فترة زمنية معقولة لن يكون

هدفا ينم عن مثالية مغرطة . وبالنسبة للبرازيل والأرجنتين ، لم يعد عقد معاهدة لحظر شامل للتجارب النووية مسألة تتحمل مزيداً من الأرجاء . وكما هو الحال في جوانب أخرى ذات صلة بجدول أعمال نزع السلاح ، سيسعى بلدانا إلى عدم استخدام المكوك الرامية إلى تحقيق السلم والاستقرار في تقييد تنميتنا الاقتصادية والاجتماعية . فالهدفان متوافقان توافقاً كاملاً ، شأنهما في ذلك شأن السياسات النووية للأرجنتين والبرازيل . ولعل هذا هو السبب الذي حدا بحكومتينا إلى توجيه تعليماتهما لوفدينا بالتحدث اليوم بصوت واحد في قاعة المجلس التاريخية هذه .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أود أن أشكر ممثل الأرجنتين ، السفير غارسيا موريتان على البيان الذي أدلى به للتو نيابة عن بلده وعن البرازيل . وأعطي الكلمة الآن إلى الممثل الموقر لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، السيد باتسانوف .

السيد باتسانوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية): السيد الرئيس ، أود أولاً وقبل كل شيء أن أرحب بكم وبتوليكم زمام منصبكم وأعرب لكم عن عميق امتنان الوفد السوفياتي على المساهمة التي قدمتموها فعلياً لأعمال هذا المؤتمر . فبفضل قيادتكم البارعة إلى حد كبير ، يحقق المؤتمر النجاح التام في تذليل جميع الصعوبات المتصلة بإعداد تقريره السنوي الذي يقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة . ونحن مغتبطون أيضاً لأن نحي في شخصكم ممثلاً لرومانيا الشجاعة ، البلد الذي تربطنا به أواصر علاقات قديمة العهد وودية . فبعد الاطاحة بالديكتاتورية ودخول رومانيا طريق الإصلاحات الديمقراطية ، اكتست هذه العلاقات بعداً جديداً أوسع نطاقاً . كما أننا مغتبطون لملاحظة إلى أي حد زاد النشاط البناء لرومانيا في المحافل الدولية لنزع السلاح ، ونود الاعراب لكم عن تمنياتنا بالنجاح التام ، سيدي الرئيس ، في الوصول بالدورة الحالية إلى خاتمتها ، كما أننا مقتنعون بأنكم ستمثلون محفلنا بامتياز ، أثناء فترة ما بين الدورتين .

وأود بالمثل أن أعرب عن امتناننا لسفيريكم السفيرين بوغوميل سويكا واوزفالدو دي ريغيرو على المساهمات الكبيرة التي أسهما بها في أعمال المؤتمر في شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه على التوالي . وأود أن اغتنم هذه الفرصة لأعرب للسفير دي ريغيرو عن تمنياتي بالنجاح التام في دوره الهام المقبل كرئيس للمؤتمر الاستعراضي الرابع لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . فإن خبرته ومعرفته بمسائل نزع السلاح المتعدد الأطراف ، ودبلوماسيته تنطوي على فإل حسن بنجاح هذا المؤتمر .

يود الوفد السوفياتي اليوم أن يطرح آراءه بشأن البند الرئيسي في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح - وهو المسألة التي تستهلك معظم وقتنا وجهودنا والتي هي ، في الوقت ذاته ، أكثر المسائل المباشرة بالخير . أتحدث بالطبع عن حظر الأسلحة الكيميائية . وبالإضافة ، أقترح ، بالنظر إلى انعقاد المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية عام ١٩٧٢ في العام المقبل ، تناول مشكلة الأسلحة البكتريولوجية البيولوجية .

لكن يتعين أولاً تناول المفاوضات الخاصة بالأسلحة الكيميائية . فاللجنة المختصة التي يرأسها ممثل السويد الموقر السفير هولتنيوس ، الذي نقدر جهوده تقديراً كبيراً ، قد انجزت بشكل أساسي أعمالها لهذه الدورة . ونعلم بالفعل ما هي الأحكام الجديدة التي ستدرج في تقريره ، وما هي التغييرات التي ستطرا على "النص المطروح" . ولدى مقارنة هذا النص ، بالنص السابق الوارد في الوثيقة CD/961 ، يصل المرء على الرغم منه إلى نتيجة غير سارة وهي أنه لم يحرز تقدم كبير في هذا المجال هذا العام .

والواقع أن هذه الحقيقة قد لا تعتبر في حد ذاتها محبطة للأمال إلى هذا الحد ، إذ يحدث كثيراً أن يعقب فترات المفاوضات التي تتسم باحراز تقدم سريع ، فترات أخرى تتسم بامعان التفكير والتحضير لاحراز أوجه تقدم سريعة جديدة . والسبب الرئيسي لقلقنا إزاء الحالة الراهنة للأمور هو بعض الاتجاهات التي نشأت في المفاوضات هذا العام ، وبرزت طوال الصيف .

ويساورنا قبل كل شيء ، قلق حقيقي بشأن عدم احراز تقدم في حل الجوانب السياسية الرئيسية لمسألة حظر الأسلحة الكيميائية . وبعد كل شيء ، فإن قليلاً من الجوانب هو فقط الذي ما فتئ معلقاً . وقد دعا الوفد السوفياتي في بداية هذا العام إلى تركيز الاهتمام بالدقة على إيجاد حلول له . وبذلت جهود ، دون ريب ، لكننا لم نقترّب من إيجاد حلول . وأغلب الأحيان تبدد التحرك إلى الأمام في جدل لا ينتهي بشأن التفاصيل التي ، مهما كانت أهميتها ، لا تحدد جوهر حقوق الدول والتزاماتها بموجب الاتفاقية المقبلة .

وبالطبع ، فإننا لم نستنفد بعد جميع مواردنا فيما يتعلق بوضع التفاصيل التقنية ، لكن هذه الموارد ستكون صغيرة للغاية إذا لم يحدث أي تطور بشأن المسألة الرئيسية ألا وهي مدى الاتفاق على الجوانب الرئيسية للاتفاقية المقبلة . وهنا أيضاً غالباً ما ندور في حلقة مفرغة مما لا يقربنا بأي حال من تحقيق نتائج نهائية . بل إننا نلاحظ أحياناً حدوث حركة إلى الوراء نتيجة للاحياء المفاجئ الذي يحدث أثناء المفاوضات للمواقف التي تخلى أصحابها عنها حالياً ، والتي لا تأخذ في الاعتبار ،

القدر الضخم من الأعمال الذي انجز على مدار الأعوام القليلة الماضية . وبالإضافة إلى ذلك ، ننغمس أحيانا في نوع من الايقاع الدبلوماسي البطيء عندما يعاد ابراز مواقف تم تجاوزها من جانب الذين انتقدوها في الماضي بكثير من الاقتناع .

وفي هذا الخصوص ، لا نستطيع إلا الموافقة مع السفير فون ستولبناغل ، الذي قال في بيان توديعه للمؤتمر في ٢٤ نيسان/ابريل من هذا العام ، إن اجترار الحديث عن المشاكل ليس بالضرورة هو أفضل طريق يؤدي إلى أفضل حلول لها ، كما شخص حالتنا في أننا أحيانا نفتقر ببساطة إلى الارادة اللازمة لتحقيق النتائج المرجوة . وللأسف ، وبعد عدة أشهر من رحيل السفير فون ستولبناغل ما فتئت عباراته صائبة .

ومع ذلك ، فإننا لا نشارك في الرأي الذي يسمع أحيانا في الأروقة وهو أن حالة المفاوضات بشأن حظر الأسلحة الكيميائية قد تدهورت أخيرا بشكل خطير . فالمصعوبات التي نواجهها اليوم ترجع بالاحرى إلى أن الشواغل التي كانت حتى وقت قريب كامنة ، بدأت في الظهور على السطح . اننا نقوم بعملية معقدة وأحيانا أليمة لتحديد المشاكل السياسية الرئيسية التي يؤدي حلها إلى تمهيد السبيل أمام احراز تقدم نهائي في المفاوضات .

واعتقد أن الخبرة المكتسبة في هذه الدورة تبيح لنا اقتراح تسوية شاملة لهذه المشاكل . ومن رأينا ، أن الأمر يتعلق بالقيام ، بايجاد التوازن اللازم بين مصالح الدول المشتركة في المفاوضات ، في كافة الميادين بالوسائل السياسية . والواقع اليوم أن البعد السياسي للاتفاقية المقبلة يتزايد بشكل مطرد . واننا نقترح من فترة تتطلب حلولاً مسؤولة ومبدئية قد لا يمكن التوصل اليها من خلال أسلوب صياغة الاتفاقية ومرفقاتها فقط .

ولذا فاننا نؤيد فكرة القيام في المستقبل القريب نسبيا ، بعقد اجتماع استثنائي لمؤتمر نزع السلاح على مستوى وزراء الخارجية ، وهو اجتماع تحدث عنه مؤخراً ، سفير فرنسا ، السيد بيير موريل بشكل مقنع تماما . ونعتقد أن غرض الاجتماع ينبغي أن يكون هو ازالة العقبات المتبقية في طريق عقد الاتفاقية . وفي هذا الاجتماع يمكن للوزراء ، على سبيل المثال ، ان يوافقوا على الاحكام الرئيسية للاتفاقية وأن يوجهوا تعليماتهم إلى الوفود للقيام ، في أسرع وقت ممكن ، باتمام الوثائق التقنية اللازمة والمرفقة بالاتفاقية بحيث يفتح المشروع للتوقيع من جانب رؤساء الدول أو الحكومات قبل نهاية عام ١٩٩١ .

أحيانا ما تثار شكوك حول ما اذا كان من المستصوب عقد اجتماع وزاري لسن يتجاوز تكرار المواقف القديمة ، واصدار مناشدات عامة في الوقت الذي تبقى المشاكل فيه بغير حل . من رأينا أن اجتماعاً من هذا النوع ، غير ضروري في الواقع . لكن الاجتماع الذي ننشده ، ينبغي أن يكون اجتماعاً مثمراً . ولهذا السبب نعتقد أنه يتعين الوصول إلى اتفاق من ناحية المبدأ ، في أسرع وقت ممكن ، بشأن بدء التحضير العملي لاجتماع تكون بؤرة التركيز فيه هي إعداد مجموعة مفاهيم من ناحية المبدأ .

دعونا ننظر في السيناريو التالي: وعلى الرغم من اني لست على يقين من أنه سيناريو سليم تماماً ، فقد يكون من المستصوب أن نرجو من رئيس اللجنة المختصة للأسلحة الكيميائية ، السفير هولتنيوس ، الذي قدم هذا العام مساهمة ملموسة في مفاوضاتنا ، أن يشرع منذ الآن في اجراء مشاورات بشأن مسألة عقد اجتماع وزاري بحيث يمكن الوصول الى قرارات محددة في نيويورك .

ولا ريب ان شرطاً أساسياً ، وان لم يكن بأي حال الشرط الوحيد ، لتكليل هذا الاجتماع الوزاري بالنجاح هو ان نكون جميعاً مدركين بوضوح لما نأمله من الاتفاقية بالضبط ، ولنوع المشاكل التي نريد حلها من خلالها . وغني عن القول ، ان عدم وجود تعليمات لدى الوفود منذ وقت طويل لا يسهل المفاوضات . هناك قول مأثور روسي يقول: السبعة أشخاص لا ينتظرون الواحد . بينما نجد أنفسنا هنا أحيانا في وضع ينتظر فيه سبعون طرفاً مجرد طرف واحد . لكن يبدو أن هذا قدرنا في المفاوضات المتعددة الأطراف .

ان العمل الذي قامت به اللجنة المختصة هذا العام ساعد في رأينا في تحديد مجموعة من المشاكل التي تلزم لها حلول سياسية ، تحديداً يتسم بقدر كاف من الوضوح . وتشمل هذه المشاكل: نظام التحقق ، وقبل كل شيء ، عمليات التفتيش بالتحدي ، وعمليات التفتيش الخاصة ، وضمان عالمية الاتفاقية المقبلة ، ومسألة عدم استعمال الأسلحة الكيميائية ، وكذلك تقديم المساعدة للحماية من الهجمات الكيميائية ، والتعاون في مجال الكيمياء السلمية ، والعقوبات . وبالإضافة الى هذه المشاكل ، لكن بشكل منفصل عنها الى حد ما ، هناك مسألة تشكيل المجلس التنفيذي للمنظمة الدولية التي ستنشأ بموجب الاتفاقية المقبلة ، ومسألة تمويلها . واسمحوا لي بالتوقف قليلاً عند بعض هذه المشاكل .

حسبما ذكر ممثلون كثيرون سبقوني في الادلاء بكلمات ، فانه من أجل جعل الاتفاقية المقبلة أداة فعالة لضمان الأمن ، ينبغي أن تتوافر لها آلية تحقق فعالة . وهذه الآلية لا يمكن تصور قيامها بدون عمليات تفتيش بالتحدي ، أي عمليات تفتيش

ينبغي ، كما قال السيد جورج بوش رئيس الولايات المتحدة ، أن تخلق الثقة في ان المخزونات التي أعلنت تمثل حقا مجموع المخزونات القائمة ، وأن المرافق التي أعلنت هي في الواقع جميع المرافق القائمة . فإذا كانت الحالة على هذا النحو ، يصبح جوهر المشكلة هو كيف يمكن اجراء عمليات التفتيش هذه في المرافق التي لم تعلنها الدول بمقتضى الاتفاقية .

لعله من غير الضروري الاشارة بالتفصيل الى أن موقف الاتحاد السوفياتي تجاه هذا الشكل من التحقق الدولي الذي اقترحته الولايات المتحدة في عام ١٩٨٤ لم يكن ايجابيا دائما . فأولاً ، ساد نهجنا الخوف من أن تفضي إساءة استعمال عمليات التفتيش هذه الى كشف معلومات حساسة لا تتعلق بالاتفاقية . الا أنه في عام ١٩٨٧ ، وبعد تقييم احتياجات التحقق من وجهة نظر الخطر التام للأسلحة الكيميائية ، ومن وجهة نظر المهام المحددة التي ينبغي للاتفاقية انجازها وفي ضوء المواقف المعلنة للمشاركين الآخرين في المفاوضات ، اتخذ الاتحاد السوفياتي قرارا سياسيا هاما بتأييد ادراج أحكام في الاتفاقية تتعلق باجراء عمليات للتفتيش بالتحدي لا يجوز رفضها ، لاي موقع ، أو لاي مرفق ، في أي وقت ، وبناء على طلب أي من الدول الاعضاء ، بدون أية استثناءات .

ونتيجة للجهود المشتركة التي بذلها المشاركون في المفاوضات ، وللمشاورات التي أجراها رؤساء اللجنة المختصة للأسلحة الكيميائية على مدار السنوات العديدة الماضية ، أعتقد أننا استطعنا في بداية هذا العام صياغة مفهوم لعمليات التفتيش بالتحدي ، محل قبول عام . ويجمع هذا المفهوم بين إمكانية تفتيش أي موقع وبيان التدابير التي تستهدف منع إساءة استعمال التفتيش ، وهي تدابير تستند الى استعمال نهج بديلة للتفتيش ، والى مفهوم المعاينة المنظمة . والاكثر من هذا ، هو أن هذا النهج أثبت فعاليته في عدة عمليات للتفتيش الاختباري أجرتها الاطراف في المفاوضات . كما أجرى الاتحاد السوفياتي تفتيشه الوطني بالتحدي ، ووصل الى نفس الاستنتاجات ، على الرغم من أنه ينبغي القول إن المملكة المتحدة هي التي اكتسبت أغنى وأثمن خبرة في هذا الميدان .

ويرى الوفد السوفياتي ، أن الوثيقة الخاصة بعمليات التفتيش بالتحدي التي أعدها رئيس اللجنة المختصة للأسلحة الكيميائية في نيسان/ابريل ، والتي جرى تحسينها بعد ذلك خلال مشاورات الصيف تشكل أساسا جيدا للاتفاق . ونرى بوجه خاص من المائب تماماً ، ادراج حكم في هذه الوثيقة ينص على أنه حيثما تقتضي الضرورة ، يتخذ المدير العام للمنظمة المقبلة ، القرار المتعلق بمدى ملاءمة اتخاذ تدابير بديلة . ويأسف الوفد السوفياتي لعدم ادراج هذا الحكم في مشروع الاتفاقية حيث كنا نأمل أن

نجده فيها . ويحدونا الأمل أن يستمر العمل في وثيقة الرئيس المتعلقة بنص المادة التاسعة من الاتفاقية ، وأن يتم انجازه أثناء فترة ما بين الدورات .

ومن المهم في رأينا أيضا بذل جهود أخرى لتسوية مسألة عمليات التفتيش الخاصة . ومن الواضح أن الحل النهائي لهذه المسألة لا يمكن ايجاده خارج اطار نظام التحقق ككل ، بما في ذلك عمليات التفتيش بالتحدي وعمليات التفتيش الروتينية على السواء ، إذ أن كلا من هذه التدابير ينبغي أن يلعب دوره المحدد في آلية الاتفاقية المقبلة ، وأن يكمل بعضه بعضاً . ومن ناحية أخرى ، فإن العمل الذي جرى انجازه بالفعل بشأن عمليات التفتيش الخاصة أظهر مجموعة كاملة من النهج الهامة القادرة في رأينا على زيادة موضوعية نظام التحقق ، وزيادة مرونته بوجه عام .

وفيما يتعلق بالاتحاد السوفياتي ، فإنه يؤيد فكرة اجراء عمليات التفتيش الخاصة بناء على طلب الدول الأطراف ، وبمبادرة من الهيئات التي تنشأ عملاً بالاتفاقية على السواء ، على أساس حصص يتفق عليها سنوياً بحيث لا تجعل أي دولة في وضع مجحف . ومن وجهة النظر هذه ، نرحب بالوثيقة المتعلقة بعمليات التفتيش الخاصة التي قدمها وفد الولايات المتحدة . إلا أننا نعتقد أن محور الاقتراح الخاص بعمليات التفتيش الخاصة - ألا وهو فكرة إنشاء سجلات تتضمن الصناعات الكيميائية الوطنية ، لم تكتمل تماماً حتى الآن . ولعل الصعوبات التي يعاني منها بعض الوفود فيما يتعلق بمفهوم عمليات التفتيش الخاصة تنشأ بالدقة من عدم الوضوح فيما يتعلق على وجه التحديد ، بأي المرافق سوف يخضع لعمليات التفتيش هذه ، ومن ثم ، ما الذي يمكن أن تضيفه عمليات التفتيش هذه من الناحية العملية إلى عمليات التفتيش الروتينية ، وعمليات التفتيش بالتحدي .

وتبين نتائج أعمالنا هذا العام أن نجاح مفاوضاتنا ، والنجاح في عقد الاتفاقية بوجه عام ، على السواء ، يعتمدان ، في آخر الأمر ، على ايجاد حل لمشكلة عالمية الاتفاقية المقبلة . ويبدو من الصعب تماماً ، إيجاد صيغة عالمية مفردة لحل مشكلة العالمية . وفي هذا الخصوص ، فإن اعلانات الدول عن نواياها بأن تصبح موقعة أصلية على الاتفاقية ، والمبادرات الاقليمية ، ومشاركة البرلمان بالاضافة إلى الاتصالات الدبلوماسية الشنائية ، والعمل ضمن اطار الأمم المتحدة ، بما في ذلك في الدورة القادمة للجمعية العامة ، تستحق جميعاً الاهتمام والدعم . ولعله من الجدير بالاهتمام أيضا النظر في إنشاء نظام للحوافز الاضافية لتشجيع الدول على الانضمام إلى الاتفاقية المقبلة ، وفي امكانية ادراج قيود اضافية على تصدير منتجات كيميائية محددة إلى البلدان التي ترفض أن تصبح أطرافاً في الاتفاقية .

إن هدف اقتراح اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة هو ضمان عالمية الاتفاقية المقبلة مما يكفل تدمير الأسلحة الكيميائية في العالم بأسره ، وينص هذا الاقتراح على الدعوة إلى عقد مؤتمر خاص في نهاية السنة الثامنة بعد دخول الاتفاقية حيز النفاذ من أجل تحديد ما إذا كان الاشتراك في الاتفاقية كافياً للسير قدماً في القضاء الشام على جميع المخزونات الضئيلة المتبقية من الأسلحة الكيميائية . ولقد نجمت عن هذا الاقتراح ردود فعل شتى ، وفي بعض الاوقات ، انتقادات . ومع كامل الاحترام لآراء أولئك الذين لا يتفقون مع جوهر هذا الاقتراح ، أود محاولة توضيح بعض نواحي سوء الفهم التي تعتبر في رأيي مصدر هذه الانتقادات .

فأولا وقبل كل شيء ، ليس مطروحاً البتة تغيير الاتفاقية المقبلة بحيث تصبح معاهدة لعدم الانتشار . فاقترح اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة لا يلغي أية درجة من الالتزام بالتدمير الكامل للأسلحة الكيميائية ، ناهيك عن تدمير مرافق انتاج الأسلحة الكيميائية . على العكس من ذلك ، فإن هدفه الرئيسي هو بالدقة ضمان أن تكون جميع الدول ، بلا استثناء ، على قدم المساواة فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية . وبالإضافة إلى ذلك ، يستهدف هذا الاقتراح ، على الأقل في نظر واضعيه ، تشجيع الدول التي تحوز أسلحة كيميائية اليوم على الانضمام ، في أقرب وقت ممكن ، إلى عملية بناء الثقة والانفتاح ، وإلى أن تصبح الدول الأطراف الأولى في الاتفاقية المقبلة . وتجدر الإشارة أخيراً إلى أنه ، على عكس فكرة الـ ٢ في المائة الأصلية التي أصبحت مألوفة الآن ، فإن قرار الشروع في المرحلة النهائية لتدمير الأسلحة الكيميائية لن يتخذ من جانب فرادى الدول التي تحوز أسلحة كيميائية ، وإنما سيكون مسألة ينظر فيها مؤتمر يضم جميع الأطراف في الاتفاقية . ونحن على استعداد لمناقشة جوهر هذا الاقتراح بعقد هذا المؤتمر بغية دراسة جميع المشاكل بالتفصيل ، والتوصل إلى حل لها مقبول من الجميع .

وبالطبع ، فإن عالمية الاتفاقية تعتمد إلى حد كبير على محتواها ، وعلى مدى استجابتها للمصالح الأمنية الحيوية للدول الأطراف فيها . ومن وجهة النظر هذه ، تتمثل إحدى المسائل الرئيسية في كيفية حل الاتفاقية لمشكلة حظر استعمال الأسلحة الكيميائية . ويؤيد الوفد السوفياتي بقوة من ناحيته أن يدرج في الاتفاقية التزام بالحظر المطلق وغير المشروط لأي استعمال للأسلحة الكيميائية .

وفي الوقت نفسه ، نؤيد الاقتراح بوضع تدابير جماعية لمقاومة استعمال الأسلحة الكيميائية . وتحقيقاً لهذه الغاية ، يمكن للدول الأطراف وللأمانة الفنية أن تعقد اتفاقات خاصة تحدد طرائق وأنواع وترتيب المساعدة التي ينبغي تقديمها بموجب قرارات المجلس التنفيذي . ويمكن لآلية المساعدة المتبادلة هذه أن تشمل ، كعنصر لا يتجزأ

منها ، إنشاء صندوق للتبرعات لتقديم المساعدة إلى الدول الاطراف في حالة استعمال الاسلحة الكيميائية ضدها . ويمكن أن يتشكل الصندوق من تبرعات نقدية وعينية تشمل توفير وسائل الحماية من الاسلحة الكيميائية . ونحن على استعداد بالاضافة إلى ذلك ، لتأييد الاقتراح بأنه إذا استعملت الاسلحة الكيميائية ضد دولة طرف في الاتفاقية ، يجوز للمدير العام أن يتخذ قرارا بالتشاور مع أعضاء المجلس التنفيذي ، بتقديم مساعدة طارئة إلى هذه الدولة الطرف ، هي في المقام الاول مساعدة ذات طابع انساني .

ان الطريق إلى ضمان عالمية الاتفاقية يمر أيضا من خلال التحضير العملي من جانب الدول الاطراف ، للاشتراك في الاتفاق . ويمكن أن يتخذ هذا التحضير أشكالا شتى ، فيمكن أن يشمل عمليات تفتيش اختبارية ، والتعاون في استحداث الادوات اللازمة ، وإنشاء هيكل وطنية لضمان الامتثال للاتفاقية ، وأخيراً إعداد التغييرات المطلوبة في القوانين الوطنية . وفي هذا الخصوص ، نرحب بقرار رئيس جمهورية الأرجنتين إنشاء لجنة وطنية لدراسة المسائل المتعلقة بالاتفاقية المقبلة لحظر الاسلحة الكيميائية ، وهي لجنة ، الغرض منها كما أعلن السفير غارسيا موريتان هو أن تصبح نموذجاً أولياً للهيئة الوطنية المنوط بها تطبيق الاتفاقية .

كما نرحب بالجهود التي بذلتها فنلندا لإنشاء شبكة معامل في اطار الاتفاقية المقبلة ، ونحن حريصون كذلك على الإشارة إلى أن الاتحاد السوفياتي على استعداد للاشتراك في الاختبار المشترك بين المعامل المقرر اجراؤه هذا الخريف . وحدد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية معمل مرفق شيخاني العسكري لإجراء هذا الاختبار .

وبالنسبة للاتحاد السوفياتي ، فإن التحضير العملي للاشتراك في الاتفاقية المقبلة يتصل أساساً بتنفيذ الاتفاق الشئائي بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة بشأن عدم انتاج الاسلحة الكيميائية وتدميرها ، وبمذكرة تفاهم وايومينغ المتعلقة بتجربة التحقق وتبادل البيانات .

ويجري النظر في الاتحاد السوفياتي حالياً في برنامج وطني لتدمير الاسلحة الكيميائية . وقدم مشروع هذا البرنامج في نيسان/ابريل من هذا العام الى السوفيات الاعلى ، ويجري النظر فيه الآن من جانب الهيئات التابعة للسوفيات الاعلى . ويتضمن المشروع الذي اشترك في اعداده ١٨ وزارة ودائرة حكومية عدة خيارات بالنسبة لتدمير مخزونات اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية من الاسلحة الكيميائية - وهي خيارات يختلف بعضها عن بعض ، سواء من ناحية عدد مرافق التدمير المعترضة ، ومواقعها ، أو من ناحية التكاليف بالطبع . وتنص الخيارات المتطرفة اما على انشاء مركز وطني وحيد للتدمير أو على تشييد مرافق للتدمير في كل موقع لتخزين الاسلحة

الكيميائية . وتعطى الأولوية في الاهتمام الى حماية البيئة وموظفي المرافق والسكان القاطنين في المناطق التي أقيمت فيها المرافق . ونعتزم من ناحيتنا ، ألا ندخر أي جهد لتنفيذ أحكام الاتفاق الثنائي الذي ينص على بدء التدمير في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٢ ، وبمعدل تدمير سنوي يصل الى ١٠٠٠ طن في عام ١٩٩٥ ، وعلى أن يتم تدمير ٥٠ في المائة من المخزونات في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٩ ، وخفض المخزون الى مستوى ٥٠٠٠ طن بحلول عام ٢٠٠٢ .

وتتطور بنجاح ، بوجه عام ، العملية القائمة بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة لتبادل البيانات وزيارة المرافق الكيميائية العسكرية الخاصة بكلا البلدين عملاً بمذكرة تفاهم وايومنغ . وحادث أول تبادل للزيارات الى مرافق تخزين الاسلحة الكيميائية في وقت مبكر من حزيران/يونيه . وستشهد نهاية آب/أغسطس اتمام الجولة الثانية من الزيارات ، وهي أوسع نطاقاً بكثير ، وسيقوم خبراء الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة خلالها بزيارة عدد من مرافق انتاج وتخزين الاسلحة الكيميائية ، ومصانع كيميائية مدنية كذلك . وجرت بالفعل زيارة الخبراء السوفيات للولايات المتحدة ، وعما قريب ، ستتم زيارة مقابلة للاتحاد السوفياتي من جانب خبراء الولايات المتحدة . ويخطط اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة لاكمال برامج الزيارات في إطار المرحلة الاولى التي تنص عليها المذكرة ، في أوائل العام المقبل .

وفي الختام ، أود أن ادلي ببعض آراء تتعلق بالمؤتمر الاستعراضي لاتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين الاسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الاسلحة ، المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ . واعتقد أن تجربة تنفيذ هذه الاتفاقية أوضحت نقطة ضعفها ألا وهي: غيبة نظام للتحقق الفعال من الامتثال لها ، والافتقار الى آلية جيدة التصميم لتنفيذ تدابير بناء الثقة والانفتاح . ويمكن تفسير هذا الوضع ، الى حد كبير ، بالفترة التي صيغت الاتفاقية خلالها ، وبالنهج التي اتبعت آنذاك ازاء مسائل التحقق الدولي من الامتثال لاتفاقات نزع السلاح . وعلى الرغم من ذلك ، فإن الاتفاقية مثال للاحاساس الكبير بالمسؤولية الذي أبدته وقتذاك جميع الدول التي أظهرت عملياً انه حيثما تتوفر الارادة السياسية لابرام اتفاق لنزع السلاح ، فإنه حتى غيبة حل لمشكلة التحقق ، لا تمثل عقبة أمام إبرام هذا الاتفاق .

لقد تغيرت أشياء كثيرة منذ ذلك الوقت . اذ كفت مسائل التحقق والانفتاح عن ان تكون حجر العثرة في طريق المفاوضات . وعلى أي حال ، فهذا هو أملنا . وان خبرة العمل الجماعي فيما يتعلق باتفاقية حظر الاسلحة الكيميائية تتيح لنا تماماً ، تصور الشكل الذي يتخذه ، في هذه الظروف الجديدة ، نظام التحقق الدولي والانفتاح الذي

يُندرج في إطار معاهدة متعددة الأطراف . ونعتقد ان الوقت قد حان من هذا المنظور ، لإعادة النظر في مداخلنا إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية ، مع أخذ الخصائص التي يتسم بها هذا المك في الاعتبار بشكل تام ، بالطبع .

ويعتقد الوفد السوفياتي أن التحقق من الامتثال للاتفاقية يمكن ان يشمل ، على سبيل المثال ، تبادلًا لبيانات متفق عليها ، وعمليات تفتيش للمرافق المعلنّة ، وعمليات تفتيش بالتحدي للمواقع والمرافق التي يتولد بشأنها شك في حدوث مخالفة للاتفاقية . ونعيد تأكيد تأييدنا لفكرة إدراج تدابير يتفق عليها لتعزيز نظام التحقق ، في بروتوكول اضافي يلحق بالاتفاقية .

ويمكننا ، على سبيل المثال ، توخي إمكانية الحل التالي لهذه المشكلة: أن تنشئ الدول الأطراف في الاتفاقية سجلات بيولوجية وطنية تسرد فيها جميع المرافق P4 للحماية البيولوجية ، وكذلك جميع المرافق ذات المستوى الأقل من الحماية ، اذا كانت تقوم بأعمال تتعلق بالحماية من الأسلحة البيولوجية (بغض النظر عن يدير هذه الأعمال) أو تؤدي أية أنشطة أخرى بتعليمات من وزارة الدفاع . وتخضع المرافق المدرجة في السجلات البيولوجية الوطنية لنوع من "التفتيش الأولي" ، ثم لعمليات تفتيش في أي وقت ، بدون حق رفض إجراءاتها . واذا استدعت الضرورة ذلك ، يمكن تميم نظام للحصص بالنسبة لهذا النوع من التفتيش . وبالإضافة إلى ذلك ، يمكن لآلية التحقق أن تشمل عملية التفتيش بالتحدي في المرافق غير المعلنّة . ولا ريب أنه من الضروري أيضا وضع إجراءات التفتيش والاتفاق عليها ، وهي الإجراءات التي تمكن من الوصول إلى الحقيقة فيما يتعلق بحالات مخالفة الاتفاقية ، لكن دون أن يؤدي ذلك إلى كشف معلومات سرية لا تتصل بهذه الحالات .

وفيما يتعلق بتدابير بناء الثقة والانفتاح ، فيمكن ان تشمل عموماً الخطوات التالية: تبادل الزيارات للمرافق التي ستعلن في إطار تبادل البيانات ، وتسهيل رفع السرية عن الأنشطة التي تهم الاتفاقية ، تبادل (وانتداب) العلماء ، بما في ذلك العلماء العاملون في المرافق المعلنّة ، وتنظيم اجراء البحوث المشتركة ، وفي المقام الاول ، البحوث المتعلقة بالوقاية والعلاج من الأمراض الطبيعية التي تسببها المواد التي تنطوي على خطر من وجهة نظر الأسلحة البيولوجية والتكسينية ، وإنشاء مصرف دولي للبيانات المتعلقة بالأنشطة التي تؤدي في شتى البلدان ، وتتصل اتصالا مباشرا بالاتفاقية . ويمكن النظر في جميع هذه التدابير في المؤتمر الاستعراضي المقبل للاتفاقية .

ويتمثل أحد مصادر نجاح المؤتمر في زيادة اشتراك الدول الاطراف في الاتفاقية والدول الاخرى ايضا في تبادل البيانات ذات الصلة حسبما تنص على ذلك توصيات المؤتمر السابق الذي عقد في عام ١٩٨٦ . فبدون اشتراك الجميع ، في تدابير بناء الثقة التي اتفق عليها فعليا ، وبدون التنفيذ الدقيق للاتفاقات الاولى المقررة لهذه الغاية ، سيكون من الصعب التحدث عن الاتفاق على تدابير جديدة أوسع نطاقاً في هذا الميدان ، وتنفيذها .

إن حظر الاسلحة البيولوجية بموجب الاتفاقية ينبغي أن يصبح عالميا حقا ، ويتطلب هذا بالطبع انضمام جميع الدول الى الاتفاقية . ونحث جميع الدول ، التي لم تحقق ذلك بعد ، على أن تصبح أطرافا في الاتفاقية ، في أقرب وقت ممكن .

ويعتبر الاتحاد السوفياتي المؤتمر الاستعراضي المقبل لاتفاقية الاسلحة البيولوجية المقرر عقده في عام ١٩٩١ حدثا هاما . ونعتقد أنه يتعين أن يقيم هذا المحفل النتائج التي تحققت منذ عام ١٩٨٦ من أجل زيادة فعالية الاتفاقية ، وكذلك الاتفاق على تدابير جديدة لتعزيز النظام الذي نشأ بمقتضى الاتفاقية . ويعتزم الاتحاد السوفياتي أن يشترك بنشاط في الجهود المبذولة لضمان نجاح المؤتمر ، وهو على استعداد لأن ينظر بشكل مؤات في أية أفكار أو اقتراحات بناءة من جانب البلدان الاخرى تستهدف تعزيز هذا الاتفاق الدولي الهام جدا في ميدان نزع السلاح الحقيقي .

الرئيسي (الكلمة بالفرنسية): أشكر الممثل الموقر لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على بيانه وعلى الكلمات الودية والرقيقة التي وجهها للرئاسة ولبلدي وللعلاقات الرومانية - السوفياتية .

أدعو الآن ممثل باكستان ، السفير كمال إلى تقديم تقريره بشأن المشاورات غير الرسمية المفتوحة العضوية المتعلقة بتحسين أداء المؤتمر وزيادة فعاليته الذي وزع بوصفه الوثيقة CD/WP.395 .

السيد كمال (باكستان) (الكلمة بالانكليزية): لقد طلبت الكلمة لأقدم التقرير الخاص بالمشاورات غير الرسمية المفتوحة العضوية بشأن تحسين أداء وزيادة فعالية مؤتمر نزع السلاح الذي أشراف برئاسته . ويرد هذا التقرير في الوثيقة CD/WP.395 التي عمت اليوم .

إن موضوع تحسين أداء مؤتمر نزع السلاح وزيادة فعاليته كان قيد الاستعراض بالفعل خلال عدة سنوات . وفي بداية دورة هذا العام ، أعاد عدد من المتحدثين تأكيد

أنه يتعين على المؤتمر أن يتكيف بشكل مستمر مع الاحداث التي تتكشف في العالم الخارجي ، ربما الآن أكثر من أي وقت مضى . وقد أتت هذه الافكار ثمارها ، وبدأت مشاورات غير رسمية مفتوحة العضوية من أجل بذل جهود للتصدي للموضوعين الرئيسيين وهما استعراض الاجراءات والتكيف مع المسائل الجوهرية . واتسمت المشاورات التي جرت بعد ذلك ، بشكل ملحوظ ، بالانفتاح والصراحة والشمول وأدت إلى توافق في الآراء بشأن عدد من المسائل . ويعرض التقرير الوارد في الوثيقة CD/WP.395 تفاصيل الاتجاهات الرئيسية للمناقشات ، ويحدد المجالات التي لوحظ أن توافقاً للآراء تحقق فيها .

وبعض النقاط التي تحقق توافقاً للآراء بشأنها تتطلب اتخاذ قرارات فورية - على سبيل المثال - الآراء المتعلقة بتغيير الجدول الزمني للدورة السنوية ، وبتقسيمها من الآن فصاعداً إلى ثلاثة أجزاء ، وبتخفيض مجموع عدد الجلسات العامة ، والطريقة التي ستنشأ بها الهيئات الفرعية والولايات التي ستمنح لها ، وتبسيط برنامج العمل - ومن المأمول فيه أن يتخذ المؤتمر هذه القرارات قبل انتهاء الدورة الحالية .

وهناك عدة عناصر أخرى من العناصر التي تحقق فيها توافق الآراء ، هامة أيضاً ، لأنها تمثل آمالا وامنيات يشارك فيها كثيرون . فهناك أمل ، على سبيل المثال ، في أن تنفذ قاعدة توافق الآراء ، الأساسية التي تنظم أعمال المؤتمر ، ببعض المرونة ، لا سيما عندما لا تكون المصالح الوطنية الحيوية ، معنية . وهناك أمل فسي أن تبذل الوفود جهداً أكبر من أجل تحديد مدة الكلمات التي تدلي بها في الجلسات بـ ١٥ دقيقة . وثمة أمل أن يستمر في السنوات المقبلة أيضاً ، تطبيق الاجراءات الايجابية والبناءة التي اتبعت هذا العام لتمكين أقصى عدد من الدول غير الاعضاء من الاشتراك في أعمال المؤتمر وهيئاته الفرعية .

واجمالاً . وبناء على ذلك ، أظهرت هذه السلسلة من المشاورات قبل كل شيء استعداد المؤتمر للسير قدماً إلى الامام في بحث تحسين أدائه وزيادة فعاليته ، وابقاء المسألة قيد النظر دائماً لا من أجل بذل جهد مستمر وواضح كي يحقق المؤتمر تحسيناً ذاتياً لادائه فقط وإنما أيضاً بسبب حاجة المؤتمر القصوى إلى مواءمة نفسه بشكل جوهري مع التغييرات التي تطرأ في العالم . لذا يتعين النظر إلى المشاورات باعتبارها بداية لعملية - بداية سعيدة أشرف بالمشاركة فيها .

وقبل اختتام كلمتي ، أود بالاصالة عن نفسي أن أعرب عن شكري لجميع الوفود الاعضاء في المؤتمر على مشاركتها الملتزمة والدؤوبة في المشاورات ، وشكري للأمين العام والموظفين التابعين له على المدخلات والدعم المفيد جداً اللذين تلقيتهم منهم .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل باكستان على عرضه للتقرير الوارد في الوثيقة CD/WP.395 التي وزعت اليوم في غرفة المؤتمر . وقد طلبت إلى الامانة أن توزع ورقة غير رسمية لمشروع مقرر بشأن بعض النقاط الواردة في التقرير الذي قدمه السفير كمال للتو . واعتزم أن أدعو المؤتمر إلى الانعقاد يوم الثلاثاء المقبل ، عندما نكون قد استمعنا إلى قائمة المتحدثين بأكملها ، من أجل الاحاطة علما مع التقدير بهذا التقرير . وبعد ذلك ، يعقد المؤتمر جلسة غير رسمية للنظر في مشروع المقرر الوارد في الورقة غير الرسمية التي وزعتها الامانة اليوم . وبعدها على الفور نستأنف الجلسة العامة لاعتماد مشروع المقرر .

أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك ، السفير مارين بوش .

السيد مارين بوش (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية): السيد الرئيس طلبت الكلمة لأقدم بياناً موجزاً بالنيابة عن مجموعة الـ ٢١ . لكن اسمح لي أولاً ، سيدي الرئيس ، أن أهنيكم على اضطلاعكم برئاسة المؤتمر خلال هذا الشهر . وأن أؤكد لكم كامل تعاون وفدي .

(واصل الكلمة بالانكليزية) تود مجموعة الـ ٢١ أن تسجل في المحضر عميق تقديرها للطريقة التي أدار بها السفير كمال من باكستان المشاورات غير الرسمية بشأن تحسين أداء وزيادة فعالية مؤتمر نزع السلاح . وقد عرض للتو التقرير الخاص بهذه المشاورات الوارد في الوثيقة CD/WP.395 ، وسيتعين على المؤتمر اتخاذ عدد من القرارات فيما يتعلق بعدة جوانب تنظيمية تتعلق بأعمالنا . وتعرب مجموعة الـ ٢١ عن أملها في أن تسهم التغييرات المقترحة في دوراتنا السنوية وفي عدد الجلسات العامة في تقدم أعمالنا ، حتى ولو بقدر متواضع .

وتأسف المجموعة لأنه في عام ١٩٩٠ ، أخفق المؤتمر مرة أخرى في إحراز تقدم أساسي في نظره لبنود جدول الأعمال . ففي سبعة من البنود الثمانية لم تبدأ المفاوضات بعد ، بل أن الآمال التي كانت معقودة ، والتفاؤل الذي كان سائداً في شهر شباط/فبراير بشأن إزالة الأسلحة الكيميائية قد تبدد ليحل محلها شعور متزايد بالاحباط في آب/أغسطس .

ولذا فإن المجموعة ترغب في إعادة تأكيد موقفها وهو أن أفضل سبيل لتعزيز أداء مؤتمر نزع السلاح هو الوصول إلى نتائج ملموسة فيما يتعلق لبنود جدول أعماله . ولكي يحدث هذا ، يتعين على أعضاء المؤتمر أن يتحلوا بإرادة سياسية أقوى على التحرك قدماً إلى الأمام بشأن المسائل الموضوعية المطروحة علينا ، وكذلك بشأن عدة

مسائل أخرى نوقشت في المشاورات غير الرسمية ، وحدثت في التقرير الذي تسلمناه صباح اليوم .

الرئيسي (الكلمة بالفرنسية): أود أن أشكر ممثل المكسيك الموقر ، السفير مارين بوش على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة .
أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الأمريكية ، السفير ليدوغار .

السيد ليدوغار (الولايات المتحدة الأمريكية): السيد الرئيس ، اسمح لي أيضا أن أهنئكم على اعتلائكم سدة الرئاسة ، وأؤكد لكم كامل تعاون وفد الولايات المتحدة في مؤتمر نزع السلاح .

في الوقت الذي تنهي فيه دورة عام ١٩٩٠ لمؤتمر نزع السلاح أعمالها ، أود أن أتوقف هنيهة عند المفاوضات المتعلقة بالأسلحة الكيميائية ، وأن أدلي بعدة ملاحظات على ما حققناه ، وعلى الطريق الذي لا يزال علينا أن نجتازه . عندما وصلت لأول مرة هنا في جنيف في كانون الثاني/يناير من هذا العام ، بدا لي أن هناك تفاؤلاً وحماساً كبيرين لأن حظرا للأسلحة الكيميائية غدا على مرمى البصر . وقد شهدنا جميعا مسن التحولات السياسية التي اكتسحت أوروبا . فالمفاوضات المتعلقة بتحديد الأسلحة وبالأمن التي كانت موضع الاهتمام لوقت طويل بدأت تؤتي ثمارها في النهاية . وبدأ عقد معاهدة بشأن خفض الأسلحة الاستراتيجية وشيك الحدوث . وكان الاتفاق بشأن إجراء تخفيضات كبيرة في الأسلحة التقليدية في أوروبا في متناول أيدينا . أما فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية ، فكانت إمكانية عقد اتفاق شئائي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تلوح في الأفق . تجمعت كل هذه الأحداث لتفذي الأمل بأن عام ١٩٩٠ سيكون أيضا العام الذي نعطي فيه زخما حقيقيا للاتفاقية المتعددة الأطراف بشأن الأسلحة الكيميائية .

إلا أن التقدم الذي أحرز فعلاً لم يكن في مستوى الأمل التي تطلعنا إلى تحقيقها . بالنسبة للولايات المتحدة ، لم يكتمل استعراضنا للمسائل المتعلقة بالأسلحة الكيميائية سوى في هذا الشهر فقط . لكن كثيرين آخرين في هذه الغرفة أسهموا في هذا التأخير كذلك . ولأن الولايات المتحدة أعلنت استنتاجاتها بشأن عديد من المسائل الأساسية ، حل مناخ ما من التجريم والالتهام محل المناقشة النزيهة للمنظورات الوطنية التي ينبغي أن تتسم بها أي مفاوضات جادة . ويؤسفني أن أقول إنه من المحتمل أن نختتم هذه الدورة من دورات مؤتمرنا بينما يتركنا شعور بالمرارة .

لقد أنجزنا أشياء كثيرة في الواقع . بيد أن القدر الأكبر من تقدمنا تركّز على المسائل القانونية والمؤسسية . وكان اعتماد نهج المستويين من أجل تغيير وتعديل المعاهدة ، هاما . فكي تكون الاتفاقية فعالة ، لا ينبغي أن تجمد زمنيا ، وإنما أن تكون مرنة وقابلة للتغيير ، ومتوائمة مع صنوف التقدم المحرز في مجال العلوم ، وفي تكنولوجيا التحقق على السواء . وفي الوقت نفسه ، ينبغي أن تكون الاتفاقية قادرة على مقاومة التآكل أو مقاومة القضاء على جوهرها ذاته ألا وهو الالتزامات الأساسية التي تجعل منها اتفاقية للحظر الشامل حقا . وتقدم الأعمال التي حققناها هنا هذا العام ، الضمان بأن الاتفاقية ستفي بهذين المطلبين .

كما أحرز بعض التقدم فيما يتعلق بإدراج أحكام في الاتفاقية من أجل تسوية المنازعات ، وفرض العقوبات . وكانت الولايات المتحدة متشككة في بادئ الأمر . إلا أن المشاورات التي جرت مع الوفود هنا ، واستعراض حججكم في واشنطن أقنعنا بأنه من المفيد إدراج هذه الأحكام في اتفاقية الأسلحة الكيميائية . وينبغي لكل طرف ذي سيادة أن يتخذ بالطبع قراراته الذاتية فيما يتعلق بما إذا كان الآخرون يتقيّدون بالتزاماتهم بموجب الاتفاقية أم لا . ومع ذلك ، فيمكن للمنظمة التي ستنشأ بموجب المعاهدة أن توصي أو تقترح على الدول الأطراف اتخاذ تدابير يمكن أن تشمل عقوبات ردا على مخالفات .

لقد سرنا قدما إلى الامام بشأن الولاية والمراقبة . وسوف نحتاج جميعا إلى تحديد المدى الذي يستطيع كل منا الوصول إليه في تطبيق قوانينه الوطنية على أنشطة القطاع الخاص ، وعلى الأنشطة التي تحدث خارج حدود بلداننا أيضا . والولايات المتحدة على ثقة من أننا سننجح في تضيق شقة الخلافات بيننا .

ولقد أُدرج في النص المطروح نظام لتدمير الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية من أجل إزالتها ، ويضع هذا القسم المعقد والفني الإطار اللازم لعمليات الاستعداد ، وللخطط التي تضعها الدول ، كما يضع نظاما عمليا يمكن أن يتكيف مع متطلبات التدمير ليس فحسب بالنسبة للدولتين اللتين أعلننا فعليا مخزوناتهما من الأسلحة الكيميائية ، وإنما أيضا بالنسبة للدول التي يتعين عليها أن تفعل ذلك .

كما أحرزنا تقدما كبيرا في عدد من المسائل الفنية تشمل الاتفاق على تعريف مشترك للقدرة الانتاجية وللمعدات اللازمة لمراقبة الصناعة الكيميائية ، وعلى أحكام تتعلق بإعلان عمليات النقل السابقة للأسلحة الكيميائية . وأحرزنا بعض التقدم أيضا في مجال الجداول الزمنية والمبادئ التوجيهية ، حيث أننا مجمعون تقريبا على الاعتراف بأهمية تطبيق أحكام هذه الاتفاقية على المواد التوكسينية .

وهناك مسألة أخرى أحرز فيها تقدم هي مسألة "الأسلحة الكيميائية القديمة" . لا أحد يجادل في أنه بمقتضى الاتفاقية ، لن يحتفظ بالأسلحة الكيميائية ، وإنما ستعلن وتدمر . ويبدو أننا جميعاً نقر بأن وجود الأسلحة الكيميائية في أراضي دولة طرف يترتب عليه التزام على هذه الدولة بالإعلان عن وجود هذه الأسلحة ، بغض النظر عما إذا كانت الدولة الطرف هي التي تمتلك هذه الأسلحة الكيميائية ، أو يمتلكها بلد آخر . ومع ذلك ، سلمنا جميعاً هذا العام بأن الظروف التي تفسر وجود الأسلحة الكيميائية في أراضي بلد ما تختلف بعضها عن بعض . وهذه الاختلافات في الظروف ، تؤدي إلى اختلافات في النهج والمواقف إزاء مسؤوليات مختلف البلدان عن حيازتها لمخزونات من الأسلحة الكيميائية القديمة . وتؤمن الولايات المتحدة أننا منجد ، في آخر الأمر ، حلاً لذلك . ونحن على ثقة من أنه يمكن الوصول إلى الحل بدون إشارة مسائل التعويضات أو إشارة جدل يتعلق بالتاريخ .

وتعتقد الولايات المتحدة أن هذه الهيئة حققت تقدماً كبيراً نحو إبرام حظر شامل وعالمي للأسلحة الكيميائية منذ المفاوضات النشطة التي جرت منذ ستة أعوام . وإذا لم تكن الوتيرة التي سرنا بها قد حققت آمال كل امرئ مؤخراً فلعل ذلك يعود إلى أن المشكلة تغيرت عما كانت عليه عند بدء المفاوضات . فالهدف الأول عندئذ ، كان هو الوصول إلى اتفاق بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قدراتهما على صنع الأسلحة الكيميائية . وبالنسبة لعدد غير قليل من الوفود الحاضرة هنا ، كان حظر الأسلحة الكيميائية مشكلة بين الشرق والغرب ، مشكلة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . غير أن هذه المشكلة لم تعد في المقام الأول ، مشكلة أمريكية - سوفياتية . إن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي هما البلدان الوحيدان الحاضران هنا اللذان أعلننا على الملأ أنهما دولتان حائزتان للأسلحة الكيميائية ، واتخذتا خطوات نشيطة للبدء في إزالة قدراتهما . ومن ناحيتنا ، بدأت الولايات المتحدة عمليات اختبار للتدمير في الشهر الماضي في مرفقها الجديد لتدمير الأسلحة الكيميائية في جزيرة جونستون أوتول في المحيط الهادئ ، استخدمت فيها ذخائر محشوة بالعوامل المثيرة للأعصاب ، استعداداً لإجراء عمليات الاختبار الكاملة النطاق في عام ١٩٩١ . كما اكملنا بنجاح في حزيران/يونيه الماضي ، تدمير كامل مخزون الولايات المتحدة من عامل BZ (ثالث كينوكليد ينيل بنزيلات) وهو غاز مُثل مؤشر على الأعصاب .

والحقيقة الجلية هي أنه في الوقت الذي اتحدث فيه هنا ، تقوم الولايات المتحدة بنزع سلاحها الكيميائي . ولم تكف الولايات المتحدة عن إنتاج الأسلحة الكيميائية فقط ، وإنما بدأت فعلياً أيضاً في عملية تفكيك جميع قدراتها على السردع تقريبا .

في حزيران/يونيه قدم الوفدان السوفياتي والأمريكي معا مقترحا ، من رأي رئيسي جمهوريتينا ، أنه يمكن أن يساعد في تعزيز الطابع العالمي للاتفاقية . وبمقتضى هذا الاتفاق ، اتفق بلدانا على وقف انتاج الأسلحة الكيميائية ، والبدء في تدمير مخزوناتها حتى قبل عقد الاتفاقية المتعددة الاطراف . كما اتفقا على أنه ، في غضون ثمانية أعوام من بدء دخول المعاهدة حيز النفاذ ، يكون كلانا قد دمر جميع مخزوناته من الأسلحة الكيميائية باستثناء ٥٠٠ طن من العوامل - وبعبارة أخرى تدمير ما يتراوح بين ٩٨ و ٩٩ في المائة مما كانا يحوزانه في البداية . لكن لو حدث أنه خلال هذا الوقت انضمت الى الاتفاقية البلدان التي حولت المشكلة التي بدأت ثنائية الى مشكلة عالمية ، فاننا سندمر عندئذ المخزونات المتبقية كذلك .

إن الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لم يقدموا هذا المقترح لتقسيم صغوف هذه المفاوضات أو ، مثلما ادعى البعض ، لتحويل الحظر الشامل الى حظر جزئي فلن يكون الحظر جزئياً إلا إذا رفضت البلدان الأخرى - وكثير منها حاضر هنا اليوم - أن تسهم بنصيبها في هذا الصدد . فليست لدينا الرغبة لا ولا العزم على الاحتفاظ بالأسلحة الكيميائية الى ما لا نهاية . على العكس من ذلك تماماً . إن الولايات المتحدة ترغب في ان ترى جميع الأسلحة الكيميائية - وأشدد هنا على لفظ "جميع" - وقد ازيلت من الوجود . لكننا نرفض أن نكون الدولة الوحيدة الحائزة للأسلحة الكيميائية التي تزيل مخزوناتها في الوقت الذي يظل فيه آخرون يشكلون جزءاً من التهديد العالمي الذي تمثله الأسلحة الكيميائية ، خارج نطاق الاتفاقية . وسيكون هذا بجلاء ، تمييزاً معكوساً ، ويدهشنا أن نسمع دفاعاً عنه من بلدان تتخذ ، تقليدياً ، موقف الالتزام الشديد بمبدأ المساواة .

لا يستطيع أحد هنا أن يعرف اليوم بشكل يقيني ، أي الدول سيكون انضم إلى المعاهدة وأيهما سيحوز أسلحة كيميائية بعد ثمانية أعوام من دخول النظام الذي وضعته المعاهدة حيز النفاذ . وتعتقد الولايات المتحدة أن أفضل سبيل لتعزيز الاستقرار هو أن نقيم الموقف معاً في إطار المؤتمر الذي سيعقد في نهاية السنة الشاملة . فإذا كان لدى أولئك الذين ينتقدوننا اقتراحات ببناءة بشأن نهج أفضل لتحقيق هذا الهدف ، فإنه يسعدنا أن نستمع اليهم .

ويبدو أن هناك سوء فهم مماثلاً إزاء نوايا الولايات المتحدة ، يتركز على كيفية معالجة الاتفاقية للردود على استعمال الأسلحة الكيميائية أثناء فترة التدمير . من ناحية ، ينظر بعض الوفود لهذه المسألة نظرة ضيقة جداً لدرجة أنهم يقصرون على أنواع المساعدة التي يقع على عاتق البلدان الأخرى التزام تقديمها . ومن ناحية أخرى ، ينظر آخرون الى هذه المسألة كوسيلة لضرورة القيام مسبقاً بوضع

الاجراءات والترتيبات اللازمة لتسهيل تقديم المساعدة والاسراع بها في حالة تعرضهم أو تعرض بلدان أخرى لهجوم بالأسلحة الكيميائية أو لتهديد باستعمالها ضدهم . والولايات المتحدة على استعداد لمناقشة مختلف نهج تقديم المساعدة ، لكننا نعتقد أن تقديم المساعدة ليس إلا جانباً واحداً من جوانب الرد الذي يتعين تقديمه على استعمال الأسلحة الكيميائية . ويتمثل جانب آخر من جوانب الرد في الردع ، أي في التهديد المضاد بالمقابلة بالمثل ما دامت مخزونات الأسلحة الكيميائية باقية . بيد أن أحداً لا يريد مناقشة هذا الجانب أخذاً في الاعتبار حقائق العالم الحالي .

قالت الولايات المتحدة ببساطة إنه إذا هوجمنا بالأسلحة الكيميائية فينبغي أن يكون أمامنا خيارات متنوعة للرد ، بما في ذلك خيار الرد بالمثل طالما كان لدينا بعض من هذه الأسلحة . ونأمل بمصدق ، أن تكون صنوف الحيلة هذه غير ضرورية . لكن التطورات المحزنة التي حدثت في الأسبوعين الأخيرين ، تبين بجلاء تام أن ضرب الممثل الجيد ليس كافياً في حد ذاته . ولا يمكن للولايات المتحدة إلا أن تتساءل لماذا تبدو وفود كثيرة أكثر اهتماماً بالولايات المتحدة من اهتمامها بالدول الخارجة على القانون المستعدة تماماً للتلويح مهددة بقدراتها من الأسلحة الكيميائية التي اختبرت جدياً ، دعماً لأهدافها العدوانية .

يود وفد الولايات المتحدة أن يكون هذا الصيف أحد آخر المراحل قبل الوصول بمفاوضاتنا إلى خاتمتها . ومع ذلك ، فمن الضروري أن نكون واقعيين . فلا يزال يتعين علينا حل مسائل واجهتنا واصطدمنا بشأنها منذ عام ١٩٨٤ . وتعتبر صنوف الجدل العنيف والمنازعات الاجرائية التي شهدناها جميعاً هذا الصيف مؤشرات على أننا وصلنا إلى المرحلة المحتملة في عملنا التي يتعين علينا فيها ، آخر الامر ، تناول المسائل الشائكة .

وعندما نستأنف هذه المفاوضات هذا الخريف ، وفي العام القادم ، سيكون وفد الولايات المتحدة على استعداد لأن يشمر تماماً عن ساعد الجد ويقبض على ناصية المسائل المعلقة .

ونريد عند ذلك سماع المزيد من زملائنا الصينيين عن مقترحاتهم الجديدة بشأن التفتيش بالتحدي . ونود الاستماع إلى زملائنا من بيرو بشأن الأفكار التي اقترحوها للتو بشأن حماية البيئة . ونريد اجراء تبادل حقيقي للآراء مع وفود البلدان غير المنحازة بشأن الترابط بين عمليات التفتيش الروتيني ، وعمليات التفتيش الخاصة ، والتفتيش بالتحدي ، ونريد أن نشرح الاسباب التي تدعونا إلى الاعتقاد بأن نظام التحقق من ثلاثة أجزاء يعتبر أكثر النظم فعالية ، وأقلها مدعاة للمواجهة ، من أجل بناء الثقة في الامتثال للاتفاقية .

ليس لدى الولايات المتحدة جدول أعمال خفي . وما فتئنا ملتزمين بعقد اتفاقية للحظر الشامل للأسلحة الكيميائية يمكن التحقق منها فعليا . لكن الولايات المتحدة لن تنضم الى مك يمثل ترتيبا روعي فيه القاسم المشترك الأدنى وصيغ بعبارات غامضة تخفي اختلافات حقيقية . ونفهم الإحجام ، لا سيما بعد مفاوضات دامت اسابيع ، عن التكيف مع المواقف التي تأخر الوصول اليها ، أو مع الآراء مشار الجدول . لكن أحدا لن يجعل شيئا يعلو على مصالحنا الامنية الحيوية .

ومما يدل تماما على الجو الممطع والمفكك لمؤتمر نزع السلاح هذا ، إننا نختم أعمال الدورة بالتركيز المكثف على الحواشي والاقواس المعقوفة ، بينما يلوح في واقع العالم التهديد بالاستعمال العدواني للأسلحة الكيميائية ، وهو تهديد ينبغي أن يؤخذ تماما على محمل الجد . دعونا نختم أعمالنا بروح التوصل الى الحلول الوسط ، مستبعدة الأهداف الغربية عن الموضوع الذي يشغل اهتمامنا ، كي يتسنى لقوة الالتزامات القانونية ، ولقوة الردع المتمثلة في التحقق الفعال ، أن تحول دون أن يتكرر هذا ثانية .

الرئيسي (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل الولايات المتحدة الموقر ، السفير ليدوغار ، على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة . ليس لدي على قائمة المتحدثين أحد آخر . هل يرغب أي وفد في أخذ الكلمة في هذه المرحلة من أعمالنا؟ لا أرى أحدا .

حسبما أعلنت اليوم من قبل ، سأقدم الآن للمؤتمر تقريرتي للجنة المخصصتين الواردين في الوثيقتين CD/1027 و1028 لاعتمادهما . وأقترح أن نشرع الآن في اعتماد تقرير اللجنة المختصة للأسلحة الإشعاعية ، الوارد في الوثيقة CD/1027 . وإذا لم يكن هناك أي اعتراض ، أعتبر أن المؤتمر اعتمد هذا التقرير . وقد تقرر ذلك .

أقترح أن ننظر الآن في اعتماد تقرير اللجنة المختصة لاتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها ، الوارد في الوثيقة CD/1028 . وإذا لم يكن هناك أي اعتراض ، أعتبر أن المؤتمر اعتمد هذا التقرير . وقد تقرر ذلك .

علمت للتو أن ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، السفير بيتر ديتز-سيغارد جنيف قريبا ، ولن يكون في الأسبوع القادم فيها عندما نكمل أعمالنا لهذه

الدورة . وهذه الجلسة العامة ، هي آخر جلسة يحضرها . وأود أن أنوه بالدور الايجابي الذي لعبه السفير ديبيتزه في المؤتمر . فمهارته المهنية ، ودبلوماسيته ، والتزامه تجاه المؤتمر ، بالاضافة الى طبيعته الودية قدمت مساهمة قيمة في أعمالنا طوال السنوات التي قضاها معنا . وأود بالنيابة عن المؤتمر أن أعرب له ولقرينته عن أطيح تمنياتنا .

وأعطي الكلمة الآن للسفير ديبيتزه .

السيد ديبيتزه (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (الكلمة

بالانكليزية): السيد الرئيس ، أود أن أشكركم جزيل الشكر على الكلمات الرقيقة التي وجهتموها الي بشأن الاعمال التي قمت بها كرئيس لوفد الجمهورية الديمقراطية الالمانية في مؤتمر نزع السلاح .

وكما قلتم ، يختتم مؤتمر نزع السلاح دورته الصيفية في الاسبوع المقبل ، ولن أكون في جنيف حتى نهاية أيلول/سبتمبر . لذا اسمحوا لي ، عملاً بتقليد جرى في هذا المحفل ، أن أسجل في المحضر بعض الملاحظات الشخصية . بيد أن هذه الملاحظات ليست شخصية الى هذا الحد ، إذ أن اختتام عملي في مؤتمر نزع السلاح في جنيف تتعلق أسبابه بالتغيرات الكاسحة والتاريخية التي حدثت في بلدي وفي كافة أنحاء أوروبا الشرقية في الشهور الماضية .

لقد تجلت تطورات هامة . ولا يعرف أحد ما يترتب عليها من آثار على التعاون الدولي ، بما في ذلك في ميدان نزع السلاح . إلا أنه من المؤكد تماما ، في اعتقادي ، أن هذه التطورات ستقربنا من الهدف الذي نعلنه جميعا: هدف تحقيق عالم بلا أسلحة وبلا حروب . وأعتقد أن هذا الرأي قد أكدته الخطوات الأخيرة لمنظمة حلف شمال الأطلسي ، وحلف وارسو . كما أكدته مواصلة إجراء المفاوضات الخاصة بنزع الأسلحة التقليدية في فيينا ، إذا شئت ألا أذكر سوى أمثلة قليلة .

خلال عدة أسابيع ، ستدمج الجمهورية الديمقراطية الالمانية في ألمانيا موحدة - ستكون في اعتقادي ، ألمانيا شديدة الالتزام بالحرية والكرامة الانسانية والديمقراطية ، ألمانيا مشاركة في بناء أوروبا جديدة وموحدة ، وفي خلق أشكال جديدة لعلاقات حسن الجوار . وستكون في اعتقادي أيضا ، ألمانيا مكافحة بحزم من أجل الأمن ونزع السلاح وتحديد الأسلحة . وأيضا كان تاريخنا المقبل نحن الالمان ، أعتقد اعتقادا جازما أن رغبة شعبنا هي ألا تشهد الأرض الالمانية الحرب قط وإنما السلام فقط . فلقد تعلمنا درسنا التاريخي .

إنني أنتمي إلى جيل شهد فظائع الحرب العالمية الثانية ، والفترة التي أعقبتها - جيل يعرف ماذا تعني الحرب . ولعل هذه كانت خبرتي الرئيسية التي حثتني على أن أفعل كل ما في وسعي لضمان ألا يتكرر هذا ثانية ، ومن أجل إحراز تقدم على طريق نزع السلاح على الرغم من كافة العقبات . كنت في الثانية عشرة من عمري عندما تأسست جمهورية ألمانيا الاتحادية . وفي السنة التالية ، شهدت تأسيس الجمهورية الديمقراطية الألمانية . وكنت بالمعنى الحقيقي لهذه الكلمة إبناً لهذا البلد . نشأت في هذا الجزء من ألمانيا الذي هو وطني . وفي أيلول/سبتمبر ١٩٧٣ ، كنت في نيويورك عندما قبلت جمهورية ألمانيا الاتحادية والجمهورية الديمقراطية الألمانية في منظمة الأمم المتحدة كعضوين على قدم المساواة في المجتمع العالمي . وفي كافة السنوات التالية ، حاولت ، فيما أعتقد ، أن أسهم بنصيب في إرساء علاقات سلمية بينهما وفي تنمية تعاون دولي خصب ، ومن أجل خلق الظروف كي تصبح أوروبا ما هي عليه اليوم . وبتوحيد ألمانيا ، دارت العجلة بالنسبة لي دورة كاملة . فقد أصبح انقسام ألمانيا وانقسام أوروبا الآن في ذمة التاريخ - وهذا أمر حسن .

وإن تمثيل ألمانيا الموحدة بسفير واحد في هذه القاعة في الدورة المقبلة لمؤتمر نزع السلاح في جنيف هو تعبير جلي عن مسار الأحداث . وإنني على اقتناع كذلك بأن زيادة المسؤولية التي لا تقع فقط على عاتق أوروبا السلمية والموحدة ، وإنما أيضاً على عاتق هذا المحفل الوحيد المتعدد الأطراف لنزع السلاح ، أيضاً ستقود إلى منطلق جديد . وأعتقد أن الدولتين الألمانييتين أضافتا مساهمات أساسية هنا في جنيف في السنوات الماضية ، إذا سمح لي أن أصدر حكماً في هذا الصدد . وإنني على يقين من أن ألمانيا الموحدة ستلعب من الآن فصاعداً أيضاً ، دوراً حيوياً في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح . وفيما يتعلق بي شخصياً ، أمل ألا يكون غيابي سوى فترة انقطاع عن عمالي في ميدان العلاقات المتعددة الأطراف ونزع السلاح .

وليس من قبيل ابداء الجسارة أن أعرب هنا عن توقعي أن يختتم مؤتمر نزع السلاح مهمته الأساسية خلال العام المقبل ، وأن يتفق على اعتماد اتفاقية بشأن حظر للأسلحة الكيميائية ، عالمي وشامل ويمكن التحقق منه فعلياً . وهذا الانجاز ليس واجباً فقط بالنسبة لنا ، وإنما هو ضرورة . وليس من أحد يعطينا من أداء هذه المهمة . فحسبما وضع خلال هذه الدورة لمؤتمر نزع السلاح ، لا يمكن تحقيق هذه النتيجة إلا بالتعاون معاً وليس بالفرقة ، ناهيك عن التعادي . ولا ريب أن حظر فئة كاملة من أسلحة التدمير الشامل ، بالإضافة إلى التدمير الكامل للأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاجها ليس بالأمر السهل . بيد أن الوقت قد حان لتحقيقه . وإن فكرة عقد اجتماع لوزراء الخارجية بشأن هذه المسألة ، وهي فكرة تلقى تأييداً ، تبعث أملاً قوياً في إمكانية بدء المرحلة الأخيرة من المفاوضات . وفي فترة تتسم بالتغير السريع تتجاوز

فيها الغرض والمخاطر بشكل وثيق ، حسبما أوضحت ذلك التطورات الأخيرة ، فإن الاسراع بابرار اتفاقية لحظر الاسلحة الكيماوية سيشكل مساهمة حاسمة في تحقيق استقرار مستديم .

وإذا أمكن عقد هذا الاجتماع لوزراء الخارجية في بداية دورة عام ١٩٩١ فإنه يمكن أن يعطي الزخم السياسي اللازم بشكل ملح لتحقيق هذا الغرض . وإذا أريد أن يكون هذا الاجتماع مفيداً ، فإنه يتعين - حسب اقتناعي - أن يتركب على مجموعة المسائل التي يتعين تسويتها خلال المفاوضات النهائية ، وبوجه خاص ، على الأحكام الأساسية التي لا تزال معلقة ، بالنسبة للحظر العالمي للأسلحة الكيميائية . وينبغي للمشاركين في الاجتماع أن يتفقوا على الولاية المناسبة وعلى المبادئ التوجيهية للمفاوضات ، على السواء ، وأن يتسنى لهم تحديد موعد اختتام المفاوضات . كما يمكن للاجتماع تأكيد ما اتفق عليه فعلياً ، والتوصل الى تفاهم بشأن موعد الجولة النهائية للمفاوضات على مستوى وزراء الخارجية .

إنني أدرك المخاوف التي أعرب عنها بصدد هذه المسألة ، وأدرك أيضاً الأفكار المسبقة والتشكك اللذين تشيرهما . ومع ذلك ، فعلىنا واجب العمل في هذا الاتجاه إذا لم نشأ تحطيم أمل الشعوب في مستقبل يظلله السلم والأمن .

وإنه بفضل مبادرة كثيرين من الحاضرين في هذه القاعة ، وبفضل الاستعداد للتوصل الى حلول وسط من جانبنا جميعاً ، حاولنا هذا العام تصميم بنية المعاهدة المقبلة للحظر الشامل للتجارب النووية . وأعربت كافة المجموعات عن آرائها في هذا الصدد . وينبغي لهذه الآراء أن تشكل عناصر البناء اللازمة للتعاون في إعداد هذه المعاهدة الهامة . ومن المسلم به ، أن المسافة التي يتعين اجتيازها عبر هذا الطريق ما فتئت طويلة ، حسبما أكد هذا ، الجدل الشديد الذي دار بيننا حول هذا الموضوع . وتساءل البعض عما إذا كانت إشارة هذه المسألة أو تلك مناورة من هذه المجموعة أو تلك . وأعرب آخرون عن خشيتهم من ألا تدخل الدولتان العظميان ، الآخرين في الحساب ، وهلم جرا . هنا تكمن الأسباب التي جعلت أعمال المؤتمر في ميدان حظر التجارب النووية ، محدودة النطاق حتى الآن . واعتقد إنه ، من أجل تدليل هذه العقبات ، قررنا معاً في شهر تموز/يوليه إنشاء لجنة مخصصة لحظر التجارب النووية .

ويتطلب هذا ابداء الثقة والتخلي بالقدرة على الاعتراف بالتطورات الجديدة الجارية ، وبالقدرة على الاستفادة منها . وأثق أن هذا هو ما سيحدث . وبالإضافة الى ذلك ، أثق أننا سنتمكن على هذا النحو من إنهاء سباق التسلح على الأرض ، ومن منعه في الفضاء الخارجي .

منذ مائتي عام ، وصف عمانويل كانت "القَدَر السياسي" على النحو التالي:
"ان تتجاوز ضرورة الحسم ، امكانية الاعتراف" ، وان صحة هذه المسلمة تبدو غير قابلة
للجدل الآن اكثر من أي وقت مضى . فكانسان واقعي ، أعلم ايضا اننا لا نستطيع ان نبني
أمن اليوم على رؤى للغد . ومن ناحية أخرى ، وكعناصر فاعلة في هذا المؤتمر ، فإننا
ندرك بشكل كامل ايضا انه يتعين علينا أن نضع اليوم أسس أمن المستقبل . وكما يتسنى
لنا تحويل هذا الواجب الى واقع ، تلزمنا رؤية للمستقبل .

وهذه هي رؤيتي: ان معاهدة خفض القوات المسلحة التقليدية في اوروبا ستبرم
خلال اجتماع قمة مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا المقرر عقده في باريس ، وستعقبها
معاهدة ثانية بشأن تدابير بناء الثقة والامن ، ومفاوضات خفض الاسلحة الاستراتيجية
(ستارت) بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ستكفل
بالنجاح وتختتم في نهاية هذا العام ، وسيشهد عام ١٩٩١ عقد اتفاقية بشأن حظر
الاسلحة الكيميائية ، كما ستقودنا النتائج الايجابية للمفاوضات السوفياتية -
الامريكية بشأن التفجيرات النووية ، عاجلا أم آجلا ، الى طور التفاوض بشأن عقد
معاهدة لحظر التجارب النووية ، وستصبح الهياكل العسكرية الدفاعية والمفاهيم
الامنية احدى النقاط الرئيسية في جدول اعمال هذا المؤتمر - هذه هي رؤيتي اذا كان
صحيحا اننا لا نريد المواجهة العسكرية ، وانما نسعى ، على العكس من ذلك ، إلى منع
الحرب .

لم يعد أمامي الآن إلا توجيه أصدق الشكر لكم ، سيدي الرئيس ، زملائي
الموقرين ، السفير كوناتينا ، والسفير بيراساتيغي ، وأعضاء دائرة شؤون نزع
السلح ، والمترجمين الشفويين وجميع أعضاء الامانة ، أشكركم جميعا على تعاونكم
الممتاز وعلى ما ارتبطنا به واياكم من علاقات ودية وما أجريناه معكم من اتصالات
شخصية طيبة . وإنني وقرينتي التي تحضر اليوم الجلسة العامة في الشرفة العليا ، نود
أن نعبر لكم جميعا عن عميق امتناننا وتقديرنا لكل رقتكم التي جعلت إقامتنا في جنيف
ثمرة للغاية ولا يمكن ان يطويها النسيان . وستكون ذكرياتنا السعيدة في محبتكم محل
اعتزازنا الدائم . ونتمنى لكم جميعا اطيب الامنيات بالنجاح في أعمالكم وبالصحة
الجيدة والسعادة . أشكركم .

الرئيسي (الكلمة بالفرنسية): اشكر بحرارة السفير دييتزه على بيانه
الذي تابعناه بكل الاهتمام الواجب ، وعلى كلماته الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة
والى أعضاء المؤتمر والى السفيرين كوناتينا وبيراساتيغي وجميع أعضاء الامانة بما
فيهم المترجمون الشفويون بالطبع . أشكركم مرة أخرى ، سيدي .

اسمحوا لي أن أبلغكم بحالة العمل في التقرير السنوي للمؤتمر الذي يقدم الى الجمعية العامة للأمم المتحدة . كما تعلمون ، فإن المشاورات غير الرسمية المفتوحة العضوية بشأن الفقرات المتعلقة بموضوع البنود ٢ ، و٧ ، و٨ من بنود جدول الاعمال انتهت بالتوصل الى اتفاق . وأود ان اوجه شكرا خاصا لكل الذين اشتركوا في هذه المشاورات واسهموا في نجاحها . وآمل ان تتوصل اللجنة المختصة لحظر التجارب النووية في اجتماعها المقرر عقده في الساعة الثالثة بعد ظهر اليوم الى اعتماد تقريرها الذي سيقدم الى الجلسة العامة . وقد أتمت اللجان المختصة الاخرى اعمالها فعليا . ويحدوني الامل ان يتسنى تقديم تقارير اللجان المختصة للأسلحة الكيميائية ، ولمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، ولحظر التجارب النووية الى المؤتمر أثناء جلسته العامة المقبلة المقرر عقدها يوم الثلاثاء . وسيجري اعتماد هذه التقارير في جلستنا العامة الختامية يوم الجمعة ٢٤ آب/أغسطس .

وحيث أن أعمال المؤتمر الموضوعية قد تمت تقريبا ، لن نحتاج الى وضع جدول زمني للاجتماعات في الاسبوع المقبل . وانما أود مجرد تذكيركم بأننا سنعقد جلستين عامتين ، يومي الثلاثاء والجمعة ، وبأنه قبل جلسة الجمعة ، ٢٤ آب/أغسطس ، ستعقد جلسة غير رسمية في الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر من اجل القراءة الثانية للأجزاء الفنية من التقرير والفقرات الأساسية المتعلقة بموضوعه . وتأمل الامانة ان يتسنى لها توزيع جميع الوثائق المتعلقة بمشروع التقرير السنوي في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الخميس ، ٢٣ آب/أغسطس ، بكافة لغات العمل . بل قد يوزع النص الانكليزي في وقت أبكر من ذلك قليلا ، أي ظهر يوم الاربعاء .

لا يوجد امامي اي عمل آخر اليوم ، لذا اعتزم رفع الجلسة العامة . ستعقد الجلسة العامة المقبلة لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء ٢١ آب/أغسطس في الساعة العاشرة صباحا . رفعت الجلسة العامة .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥